

**دور المجلس الأعلى للاستثمار  
في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية**

دكتور  
محمود محي الدين محمد  
مدرس القانون التجاري بالمعهد العالي للدراسات النوعية بالهرم

٢٠١٩

### المقدمة :

يعد الاستثمار من أهم أوجه النشاط التجارى، وذلك للدور الذى يقوم به على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(١)</sup> ، حيث يعد بمثابة الركن البارز من أركان الحياة الاقتصادية، والوسيلة المثلثى و الهمامة لتحقيق درجات عالية من التطور والتنمية الاقتصادية ؛ إذ يوصف بأنه من الوسائل الفاعلة في تغيير بنية الاقتصاد الوطنى ، حيث يعد أحد دعائم التنمية المستدامة لعلاقته الإيجابية مع النمو الاقتصادي. إذ يعد بمثابة محرك رئيسي لتحقيق التنمية<sup>(٢)</sup>.

وتسمم الاستثمارات بوجه عام في وضع الأسس لمزيد من النمو الاقتصادي ، وزيادة حصيلة الدول المضيفة من العملات الأجنبية ، و ما ينتج عن نقل التكنولوجيا المتقدمة من آثار كتحسين جودة المنتجات الوطنية<sup>(٣)</sup>

و في ظل نظام العولمة أصبح العالم كله مساحة مفتوحة للمنافسة على جذب الاستثمارات<sup>(٤)</sup> ، حيث تتساواق معظم الدول من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك لما لهذه الاستثمارات من آثار إيجابية للدولة المضيفة للاستثمار<sup>(٥)</sup>.

(١) د. سامي محمد عبد العال . دور القضاء والتحكيم الدولى فى تسوية منازعات الاستثمار ، للمؤتمر العلمي السنوي الثاني الذي تقيمه كلية الحقوق – جامعة طنطا ، القانون والاستثمار " ، ٢٠١٥ ، ص ٢

(٢) د.صلاح زين الدين. دور القانون فى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر لجذب الاستثمارات الألمانية المباشرة ، المؤتمر العلمي الثاني القانون والاستثمار ، ٢٩ : ٣٠ . ابريل ٢٠١٥ ، كلية الحقوق – جامعة طنطا، ص ١٩ .

(3) H. Johnson, “The efficiency and welfare implications of the international corporation”. Inc. P. kindleberger, (ed.,) International Corporation, (Combridge, M. I. T. Press). 1978, p. 18 – 22; Rodney Schmidt et Roy Culpeper, L’investissement étranger privé dans les pays les plus démunis , L’Institut Nord-Sud/The North-South Institute, 2003, p8

(٤) د. حسن كريم حمزة . مناخ الاستثمار في العراق ، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد ، ع ٢٣ ، ٢٠١٢ ، ص ١

(٥) حيث يتم تزويدها – أي الدولة المضيفة للاستثمار – ببعض مقومات بناء اقتصاد متتطور دارية وتقنولوجية من خلال ما يقدمه المستثمر من رأس مال

كما تتنافس الدول فيما بينها في منح التسهيلات والمزايا والضمادات المختلفة لجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك بإصدار تشريعات تهدف إلى حماية المستثمر الأجنبي من المخاطر السياسية ، وتمهد له عن طريق امتيازات خاص للحصول على المزيد من الربح ، وتعمل أيضا على توفير المناخ المناسب للاستثمار في حدود قوانينها ونظمها<sup>(١)</sup> ، لا سيما وأن سيادة القانون لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي<sup>(٢)</sup>.

وعلى ضوء ذلك حرصت مصر على تهيئة البيئة القانونية المناسبة لجذب المزيد من هذا النوع من الاستثمارات حيث قامت بسن العديد من القوانين واتخاذ العديد من الإجراءات التي تهيئ مناخ استثماري ملائم باعتباره أهم محدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(٣)</sup> ، فقادت بإصدار قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بما يحقق مزيد من المزايا والضمادات المحفوظة للمستثمر<sup>(٤)</sup>.

ويعتبر قانون الاستثمار الأصل العام في معاملة الاستثمارات الأجنبية في مصر، ولكن توجد إلى جانبه عدة قوانين تنظم الاستثمار في قطاعات معينة ، كقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولقد أعطى ذلك القانون دفعة قوية

---

وخبرات فنية وحديثة، الأمر الذي من شأنه أن يهيئ لها الأجواء المناسبة للافتتاح على الأسواق العالمية، و إيجاد فرص عمل لمواطنيها، وبالتالي تحسين الوضع زيادة صادراتها، والاقتصادي والاجتماعي فيها. كما يحقق الاستثمار عوائد ومزايا اقتصادية للمستثمر ولو لولته من خلال بناء علاقات اقتصادية وتجارية وسياسية.

د. سامي محمد عبد العال . مرجع سابق ، ص ٢

(٦) د. سهير حسن عبدالعال . أهمية ضمادات ومزايا الاستثمار في بناء المناخ الاستثماري دراسة مقارنة بين كوريا ومصر. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة عين شمس - كلية الحقوق ، مج ٣٤ ، ع ٢ ، ١٩٩٢ ، ص ١

SOUADOU BALDÉ : Gouvernance Institutionnelle, (٧) Investments Directs Étrangers Et Croissance Économique Des Pays De La Communauté Économique Des États De L'Afrique De L'ouest, Université Du Québec À Montréal, 2014 , p75

(٨) د. صلاح زين الدين. مرجع سابق ، ص ١٩

(٩) كما صدر العديد من القوانين التي تتعاضد مع قانون الاستثمار كقانون تنظيم إعادة الهيكلة والصلح الواقي والإفلاس رقم ١١ لسنة ٢٠١٨ ، وقانون التأجير التمويلي والتخصيم ، وقانون شركة الشخص الواحد ، وغير ذلك من القوانين ذات الصلة بقانون الاستثمار، الأمر الذي يشير إلى اتجاه إرادة المشرع المصري نحو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية .

للاستثمار الذي يتم وفقاً لهذا القانون مما جعله يتعاضد مع قانون الاستثمار ، خصوصاً لما يتضمنه من تبسيط والابتعاد عن فرض الوصاية على إدارة المشروعات التي تتم وفقاً له<sup>(١٠)</sup>

و علي الرغم من الجهد المبذول لتحسين مناخ الاستثمار ، وذلك بتطوير التشريعات وإقرار الحواجز والمغريات لدفع وترقية الاستثمار المحلي منه والأجنبي ، إلا أن الإقبال على الاستثمار يبقى محتسماً وضعيفاً مقارنة ببعض الدول ، وبالتالي عمدت إلى القيام ببعض الإصلاحات ومن بينها وضع إطار مؤسسي يتكلّل بتنظيم وتفعيل مجال الاستثمار ألا وهو المجلس الأعلى للاستثمار<sup>(١١)</sup>.

و يعد إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار ليس وليد الإصلاحات التي تشهدها مصر في هذه الآونة ، فقد تطورت نشأة المجلس عبر العديد من القرارات ، حيث قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٩ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار<sup>(١٢)</sup>.

---

(١٠) د. حسام الدين كامل الأهوانى . المعاملة القانونية للاستثمارات في القانون المصرى " سبل تشجيع الاستثمار وازالة ما يعرّضه من عقبات . مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة عين شمس - كلية الحقوق ، مج ٣٨ ، ع ١ ، ١٩٩٦ . ص ٢

(١١) د. نفيسة عسالي ، المجلس الوطني للاستثمار: آلية لتفعيل الاستثمارات فيالجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في ١٤٧ القانون، فرع القانون العام تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بجاية، ٢٠١٣، ص ٦٨

(١٢) أعقب ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٠٧/١٤ بشأن أن يضم إلى عضوية المجلس الأعلى للاستثمار المشكل وفقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٧ ، و قرار مجلس الوزراء رقم ٨٠١ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٠٩/٢٢ بتعيين عضوين بالمجلس الأعلى للاستثمار .

أعقب ذلك بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١ ، بشأن إنشاء المجلس القومي للاستثمار والمجلس الأعلى للاستثمار .

وأعقب ذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٨/٠١/٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٩ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ١٩٧٨/٠٧/٢٠ بشأن إضافة بند جديد إلى المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار القومي.

و قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ١/٢٥/١٩٧٩ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار . والذي نص في مادته الأولى يدمج المجلس الأعلى للاستثمار والمجلس

كما صدر القرار رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ بإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار وتشكيله واجتماعاته<sup>(١٣)</sup>.

كما خصص قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ الفصل الأول من الباب الرابع للجهات القائمة على شئون الاستثمار ، وأشارت المادة ٦٨ بتنظيم مهام واختصاصات المجلس الأعلى للاستثمار.

كما ألزمت المادة (٢/٢) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ جميع أجهزة الدولة المختصة أن تعمل على جذب وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وذلك بتوفير بيئة ذات استقرار سياسي وأمني وسياسة اقتصادية تتسم بالوضوح والاستقرار من خلال جملة من الإجراءات الاقتصادية في المجالين المالي والنقدi ومعالجة كل التشوّهات في هيكل الاقتصاد الوطني، ويجب أن تتوافق مع مجموعة من القوانين المساعدة على تنفيذها، هذا يعني أن تشجيع الاستثمار لا يتحقق بالقانون أو كثرة المزايا والإعفاءات والاستثناءات وخاصة الحوافز الضريبية، بل بسياسة اقتصادية متواقة تومن الاستثمار<sup>(١٤)</sup> ، والتي تلقى بظلالها على المجلس الأعلى للاستثمار ودوره الذي يسعى من خلاله إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كجذب رؤوس الأموال الأجنبية .

أهمية الدراسة :

---

القومي للاستثمار في مجلس واحد يطلق عليه المجلس الأعلى للاستثمار العدد ٤ في ٢٥ يناير ١٩٧٩ الجريدة الرسمية .

، وقرار مجلس الوزراء رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٩/٠٣/١ بتاريخ ١٩٧٩ بشأن ضم عضوين إلى عضوية المجلس الأعلى للاستثمار .

(١٣) راجع المادة ٦٨ من قانون الاستثمار الجديد و القرار الجمهوري رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ بتأسيس "المجلس الأعلى للاستثمار" .

و باطلاع الباحث على مختلف تشرعیعات الاستثمار في الدول العربية تبين أن تشرعیعات الاستثمار التي نصت على المجلس الأعلى للاستثمار ضمن أجهزة الاستثمار المادة ١٩ من قانون الاستثمار الأردني رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٤ ، و الفصل ١١ من قانون الاستثمار التونسي رقم ٧١ لسنة ٢٠١٦ الصادر في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ و المادة الثالثة من نظام الاستثمار السعودي "المجلس الاقتصادي الأعلى" ، وقانون الاستثمار الجزائري تحت مسمى المجلس الوطني للاستثمار .

(١٤) د.عبد الفتاح محمد عبد الفتاح . مناخ الاستثمار في مصر ، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين: تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية ، مج ١ الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، ٢٠١٥ ، ص ٧

أصبح التناقض على جذب الاستثمارات الأجنبية يمثل جانباً مهماً من السياسات الاقتصادية لمختلف الدول وعلى وجه الخصوص النامية (ومنها مصر) لما يلعبه الاستثمار من دور كبير في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. و على الرغم من الجهد المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار ، إلا أن الأمر بحاجة إلى القيام ببعض الإصلاحات ولعل أهمها وضع إطار مؤسسي يتكلف بتنظيم وتفعيل مجال الاستثمار كالمجلس الأعلى للاستثمار .

بناء على ذلك يهدف البحث : " دور المجلس الأعلى للاستثمار في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية " ، إلى التعرف على المجلس الأعلى للاستثمار وتشكيله وإيجابياته والانتقادات الموجهة إليه ، والإشارة إلى أهم المشاكل التي تعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر وتحديد أهم السياسات الواجب اتباعها من قبل المجلس الأعلى للاستثمار في تنظيم مجال الاستثمارات و جذب المستثمرين وتفعيل العملية الاستثمارية وتحقيق التنمية الاقتصادية .

#### منهجية الدراسة :

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة المشكلة وتحليلها ومحاولة وضع الحلول للمشكلات التي يثيرها موضوع " دور المجلس الأعلى للاستثمار في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية " ، وبالتالي يناقش البحث تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار ، وإيجابيات التشكيل وانتقادات الموجة إليه ، ودوره في العملية الاستثمارية بوجه عام .

#### إشكالية الدراسة :

تتمحور إشكالية هذا البحث حول التساؤلات الجوهرية التالية:

- جدوى استرجاع المشرع للمجلس الأعلى للاستثمار بعد حقبة من الزمن؟
- أثر إغفال عنصري الاستثمار غير المباشر والعمل في تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار؟
- ما هو الدور المأمول للمجلس الأعلى للاستثمار في تهيئة المناخ الاستثماري الجيد والمحفز لجذب الاستثمار؟
- مدى قيام المجلس الأعلى للاستثمار باختصاصاته بفعالية وواقع ذلك؟
- ما هي الطبيعة القانونية لما يصدر عن المجلس من قرارات وتصويتات؟

**خطة الدراسة :**

يتناول البحث : " دور المجلس الأعلى للاستثمار في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية " ، من خلال فصلين كالتالي:

**الفصل الأول :** تقييم تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار

**الفصل الثاني :** اختصاصات المجلس الأعلى للاستثمار ونتائج أعماله

## الفصل الأول

### تقييم تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار

#### تمهيد وتقسيم :

انطلاقاً من زيادة الشفافية في العملية الاستثمارية بوجه عام ، وتهيئة المناخ الاستثماري لجذب المزيد من المستثمرين المحليين و الأجانب ، نظم القرار رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ بإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار وتشكيله واجتماعاته وطبيعة عمله و اختصاصاته .

كما حدد المشرع الجهات القائمة على شئون الاستثمار في الباب الرابع من قانون الاستثمار في فصلين تناول في الفصل الأول بالمادة (٦٨) منه ، أحكام و اختصاص المجلس الأعلى للاستثمار ، والفصل الثاني منه للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالمواد (٦٩:٨١) ، وهي المجلس الأعلى للاستثمار Le Conseil suprême pour l'investissement L'Autorité Générale pour l'investissement et les zones franches (GAFI) دون أية جهات أخرى (١٥) .

ما يؤكد حرص المشرع في قانون الاستثمار على تحديد الجهات المعنية دون غيرها والقائمة على شئون الاستثمار بكافة طلباته فنياً وإدارياً و مالياً ، حتى يتوجه المستثمر إليها مباشرة دون التردد على عدة جهات مما يضيع على المستثمر الجهد والوقت والتکاليف في الدوران بين أروقة الجهات التي قد تكون لها صلة ولو غير مباشرة بالاستثمار مثل جهات الأحياء المحلية والتي تشرف على رخص العقارات وتحديد صلاحيتها للاستثمار من عدمه وملفات الكثير من عناصر الاستثمار (١٦) .

ووفقاً للقرار رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ بتأسيس "المجلس الأعلى للاستثمار" يتشكل المجلس من الأعضاء الدائمون كالتالي : برئاسة رئيس الجمهورية عضوية رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي و رئيس اتحاد جمعيات المستثمرين ووزير الدفاع و رئيس جهاز المخابرات العامة ، ووزير الداخلية و وزير المالية ، ووزير الاستثمار ، ووزير التجارة والصناعة و

(١٥) كما نظمت أحكام وضوابط وشروط إجراءات تنفيذ أحكام القانون ، في شأن الجهات القائمة على شئون الاستثمار ، اللائحة التنفيذية بالمواد من (١٢١:١٢٦) .

(١٦) د. سميحة القليوبى ، الأسس القانونية للمشروعات الاستثمارية وفقاً لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٨ ، ص ١٦٧ .

رئيس هيئة الرقابة الإدارية الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رئيس اتحاد الصناعات المصرية ".

كما أشار القرار رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ على أحقيه المجلس في دعوة حضور اجتماعاته من يرى دعوته من الوزراء والمحافظين ورؤساء الهيئات العامة والأجهزة الحكومية المختصة، ومن يرى الاستعانة بخبراته من ممثلى القطاع الخاص والخبراء في المسائل المعروضة<sup>(١٧)</sup>

و تكون للمجلس الأعلى للاستثمار أمانة فنية دائمة برئاسة وزير الاستثمار تتولى إعداد جدول أعماله ومحاضر جلساته وتعهيم ما يصدر عنه من قرارات وتصويتات على الوزارات والجهات المعنية ومتابعة تنفيذها وعرض تقرير بنتائج المتابعة في كل جلسة، ويصدر بتشكيل الأمانة الفنية ونظام عملها قرار من وزير الاستثمار<sup>(١٨)</sup> ، وقد حدد قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٨ م تشكيل الأمانة الفنية اجتماعات الأمانة الفنية<sup>(١٩)</sup> .

الأمر الذي يشير إلى أهمية دور المجلس الأعلى للاستثمار وما يحظى به تشكيله بالعديد من الجوانب الإيجابية والتي تمثل في الحفاظ على الأمن القومي والمصلحة العامة ، والتي لها من أثر فويم في تهيئة المناخ السياسي للاستثمار وتحقيق الأمن الاقتصادي ودعم الترويج للاستثمار ، كما دعم التشكيل بالعديد من الجهات ذات العلاقة بالاستثمار ، الأمر الذي يوحى بقدرة أجهزة الدولة على خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة .

على الوجه الآخر أغفل التشكيل في الأعضاء الدائمون ، عنصر الاستثمار غير المباشر والمتمثل في تمثيل هيئة الرقابة المالية كما أغفل إدراج عنصر العمل وعنصر الحملات العامة التي تقوم بها الهيئة الوطنية للاعلام في مجال الاستثمار .

وبناء على ذلك سنوضح إيجابيات وسلبيات تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار ، في المختنقين التاليين :

**المبحث الأول : إيجابيات تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار**

**المبحث الثاني : سلبيات تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار**

(١٧) المادة الأولى من القرار الجمهوري رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ بتأسيس "المجلس الأعلى للاستثمار".

(١٨) المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦

(١٩) الواقع المصري في عددها الصادر ٢٠١٨ / ٣ / ١٠

## المبحث الأول

### إيجابيات تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار

#### تمهيد وتقسيم :

يحظى تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار بالعديد من الجوانب الإيجابية ، حيث دعم بتشكيله متوازنة ومتناصفة ، إذ يشمل مختلف الوزراء الذين ترتبط قطاعاتهم ب المجال الاستثمار ، الأمر الذي يشير إلى الاتجاه الاقتصادي الجديد الذى تزيد أن تسلكه مصر ، حيث يعتبر علامة على بدء مرحلة جديدة من اهتمام الدولة بالاستثمار والمستثمرين، مما سيمكنه من التعامل مع مشاكل المستثمرين والاستثمار بشكل أكثر كفاءة وسرعة وتجاوز المعوقات والعراقيل التي تضعها البيروقراطية ، وربما يساهم في حل مشاكل بعض الشركات الكبرى والملفات العالقة .

و تتمثل الجوانب الإيجابية لتشكيل المجلس الأعلى للاستثمار في مساهمة التشكيل في تهيئة المناخ السياسي والأمني للاستثمار ، ومساهمته في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية ، و مساهمنته في تحقيق الأمن الاقتصادي وأخيراً في دعم الترويج للاستثمار

و على ضوء ذلك سيقسم المبحث الأول إلى المطالب الآتي :

**المطلب الأول :** مساهمة التشكيل في تهيئة المناخ السياسي والأمني للاستثمار

**المطلب الثاني :** مساهمة التشكيل في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية

**المطلب الثالث:** مساهمة التشكيل في تحقيق الأمن الاقتصادي

**المطلب الرابع :** مساهمة التشكيل في فعالية الترويج للاستثمار

## المطلب الأول

### مساهمة التشكيل في تهيئة المناخ السياسي والأمني للاستثمار

انطلاقاً من أهم المباديء التي يقوم عليها الاستثمار والذي يتمثل في حق الدولة في الحفاظ على الأمن القومي والمصلحة العامة<sup>(٢٠)</sup>؛ جاءت المادة الأولى من القرار رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ بتأسيس "المجلس الأعلى للاستثمار" . والذي راعت في تشكيله تهيئة المناخ السياسي للاستثمار ، باعتبار أن ذلك ، من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمارات<sup>(٢١)</sup> .

وكما هو واضح من حيث تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار وتحديد اختصاصاته ، أن هذا المجلس ينعقد برئاسة رئيس الجمهورية وينشأ بقرار منه ، الأمر الذي يشير وبؤكد أهمية هذا المجلس . و الذي يوحى بوجود إرادة سياسية راغبة في التقدم وتحقيق مناخ استثماري أمن ورؤية مستقبلية واضحة المعالم تعمل على جذب المستثمرين المحليين والأجانب .

ولا شك أن ذلك توجه محمود من المشرع المصري ، حيث يعد الاستقرار السياسي من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمارات

(٢٠) المادة ٢ بند ٨ من قانون الاستثمار المصري الجديد

(٢١) كما راعي التشكيل إدراج رئيس مجلس الوزراء والذي يتولى رئاسة الحكومة، ويشرف على أعمالها، ويوجهها في أداء اختصاصاتها " المادة ١٦٣ من الدستور المصري ٢٠١٤ " . كما له الاشتراك مع رئيس الجمهورية في وضع السياسة العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها ، توجيه أعمال الوزارات ، والجهات ، والهيئات العامة التابعة لها، والتسييق بينها ، ومتابعتها إعداد مشروعات القوانين ، والقرارات ، ، إصدار القرارات الإدارية وفقاً للقانون ، ومتابعة تنفيذها وتنفيذ القوانين " المادة ١٦٧ من الدستور المصري ٢٠١٤ " . هذا فضلاً عن الاختصاصات العديدة ودور مجلس الوزراء في مجال الاستثمار ؛ فله أن يمنح حواجز إضافية للمشاريع الاستثمارية وفقاً لقواعد وأنظمة محددة كما أن تشكيل اللجان الوزارية لفض منازعات وعقود الاستثمار" ، بقرار من رئيس مجلس الوزراء : المادة ٨٥ و ٨٦ من قانون الاستثمار . أيضاً راعي تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار إشراك وزير الدفاع ، ووفقاً للدستور تعد مهام القوات المسلحة ؛ حماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها " المادتين ٢٠٠ و ٢٠١ الدستور المصري ٢٠١٤ " . أيضاً راعي التشكيل إشراك وزير الداخلية ومسئوليته بالمحافظة على أمن الوطن وحماية حقوق المواطنين ومصالح الدولة وحفظ النظام العام والأداب العامة، وتلتزم بما يفرضه عليها الدستور والقانون من واجبات " المادة ١٦٧ من الدستور المصري ٢٠١٤ المادة ٢٠٦ من الدستور المصري ٢٠١٤ " . أيضاً راعي التشكيل إشراك رئيس جهاز المخابرات العامة طبقاً للقانون العام لجهاز المخابرات العامة المصرية والمعرف باسم القانون ١٠٠ لعام ١٩٧١ .

L'attractivité des investissements في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنموية الدولية ؛ أحد أهم التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي على صعيد تثبيت واسترداد ثقة المستثمر الأجنبي<sup>(٢٢)</sup> ، فمن خلال الواقع السياسي العام في الدول العربية يلاحظ أن هناك بعض الدول العربية تنعم بالاستقرار السياسي مما يعتبر دعامة قوية لجذب وتشجيع الاستثمارات ودولًا عربية أخرى ما زالت تعاني من عدم استقرار سياسي داخلي وخارجي ، الأمر الذي له مردوده السلبي على مناخ الاستثمار وأدى إلى هروب رؤوس الأموال للخارج<sup>(٢٣)</sup> .

ومرد ذلك كله أن رأس المال يميل بطبيعته إلى الدول ذات المناخ الاستثماري المستقر ، والذي يتتجنب كثرة المشاكل السياسية واضطراب نظم الحكم ، وعدم القدرة على التنبؤ في الآجل الطويل بالأوضاع الاقتصادية التي ستكون عليها تلك الدول بسبب كثرة الحروب والنزاعات الأهلية وتغير طبيعة العلاقات مع دول الجوار بصفة مستمرة<sup>(٤)</sup> .

(٢٢) راجع : مناخ الاستثمار في الدول العربية "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار" ، لعام ٢٠١٨ ، ص ٣٢ .

(٢٣) د. صلاح زين الدين. مرجع سابق ، ص ٣٥ . أ. هجر طه على. دور الأصلاح الأداري في جذب الاستثمار " دراسة مقارنة " ، اطروحة (ماجستير) ٢٠١٥ - جامعة المنصورة - كلية الحقوق - قسم الاقتصاد المالي العامة ، غير منشور ، ص ١١٨ وما بعدها .

راجع في تأثير الحروب على مناخ الاستثمار :

M. BouAoun et H. Kazzi, « La bourse de Beyrouth : vers une réforme indispensable », Al-Adl, 2009, vol. 1, pp. 94 ets.

الذي بدوره أدى إلى عجز الموارد المحلية عن تدبير الاستثمارات اللازمة لمتطلبات التنمية ، ويرجع هذا العجز إلى ما تعانيه من ضعف هذه الموارد أو عدم إقبال رؤوس الأموال الوطنية أو الأجنبية على الاستثمار بها ، وذلك بسبب عدم الاستقرار في هذه الدول.

د. سهير حسن عبدالعال . مرجع سابق ، ص ١

(٤) د. هبة الله محمود محمد إبراهيم المرزوقي . أبرز الصعوبات التي تواجه تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ومقررات للتغلب عليها . مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، ع ٤٧ جامعة المنصورة - كلية الحقوق ٢٠١٠ ، ص ٣

لقد عانى السودان وأوغندا منذ فترة طويلة من صراعات عسكرية خطيرة ، أثرت بالسلب على جذب من الاستثمار الأجنبي المباشر

S: Rodney Schmidt et Roy Culpeper , op. cit , p13

وهو ما يؤكد - وجهة نظرنا - بوجود علاقة سلبية بين مؤشرات عدم الاستقرار السياسي والاستثمارات خاصة وأن النمو الاقتصادي يتاثر بالإرهاب السياسي وحركات المسلحthe armed movements على المدى القصير ، ويكون له تأثير سلبي على بيئة المعاملات، ويؤدي إلى هروب الاستثمارات<sup>(٢٥)</sup>.

كما تمتد المقومات السياسية لتشمل الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة<sup>(٢٦)</sup>؛ بمعنى أن الاستقرار السياسي وحده لا يكفي لجذب الاستثمارات "إذا كانت البيئة الأمنية للاستثمار غير مواتية". حيث يعتبر الاستقرار الأمني وتدفق الاستثمارات وجهان لعملة واحدة ، فإذا كان هناك استقرار أمني فمن الطبيعي أن يكون هناك استثمار ، خاصة وأن تدهور العديد من الاقتصاديات في العالم وعزوف المستثمرين كان سببه الرئيسي عدم الاستقرار الأمني<sup>(٢٧)</sup>.

كما تمتد المقومات السياسية لتشمل الاستقلال السياسي والاقتصادي ؛ فلا شك أن الدول المستقلة أقدر على تحقيق التنمية من الدول التي تدور في فلك دولة أجنبية سواء كانت هذه التبعية سياسية أم اقتصادية ، ولعل التبعية الاقتصادية تكون أكثر خطورة حيث إنها تحد من تقدم وتنمية هذه الدول ، ولا

---

(25)Hélène Poirson, Economic Security, Private Investment, and Growth in Developing Countries, International Monetary Fund (IMF) - Research Department Date Written: January 1998, p 1 .

Milos Balaban , Key Trends, Threats And Risks Of The Political, Economic, Social And Security Development In The World In 2020-2025 Horizon, Delivered 7. 4. 2010, Accepted 14. 4. 2010.P 6.

د. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح . مرجع سابق ، ص ٨  
(٢٦)أ هجر طه على الدوسي مرجع سابق ، ص ١١٨ وما بعدها .

H. Mallat, « Présentation du système actuel de protection juridique des investissements au Liban », conférence sur la Protection Juridique des Investissements Internationaux dans le Monde Arabe, Forum organisé le 27 avril 2001 par l'Université Saint-Esprit de Kaslik, Faculté de Droit, p. 26.

يمكن تحقيق أي تتميم اقتصادية أو اجتماعية في مجتمع يخضع لسيطرة أجنبية ، ومن هنا يرتبط التقدم الاقتصادي بالاستقلال السياسي والاقتصادي<sup>(٢٨)</sup> . كما تتفرع المقومات السياسية إلى محاور عديدة منها قوة التشريعات والقوانين والنظم المطبقة<sup>(٢٩)</sup> . فالمستثمر الأجنبي يهتم أولاً وقبل كل شيء بالتعرف على مدى ثبات القرار الاقتصادي في الدولة التي يعتزم استثمار أمواله فيها<sup>(٣٠)</sup> ، حيث يعد الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والإتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية ، من مصادر الخطر السياسي<sup>(٣١)</sup> ، بمعنى أن المناخ السياسي هو من العوامل المؤثرة والرئيسية على القرار الاستثماري<sup>(٣٢)</sup> .

وبذلك يرتبط أمن القرار الاقتصادي بالاستقرار السياسي في الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية من حيث ثبات الأيديولوجية الاقتصادية التي تسير عليها<sup>(٣٣)</sup> .

وقد مر الاقتصاد المصري بأزمات وصعوبات، ربما تكون في معظمها من توقيع ثورة ٢٥ يناير: " فنجد أن الموازنة العامة للدولة مثقلة بالاعباء، والنمو الاقتصادي ضعيف وغير محدد المعالم، وهناك مشاريع كبيرة معطلة والبطالة متزايدة، وتقصص الطاقة وتزايد حوادث الانفلات الأمني. وثمة مجموعة من التحديات تواجه الاقتصاد المصري حالياً ومستقبلًا في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولمواجهة الأزمة الاقتصادية يستدعي في الأجل القصير

(٢٨) د. شاكر إبراهيم . الإعلام ووسائله ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بدون ناشر ، ١٩٧٥ ، ص ١٧٦ .

(٢٩) كما تتفرع المقومات السياسية إلى الدعم الشعبي الذي تحظى به الحكومة وقوة المعارضة الوطنية وطبيعتها إن وجدت ، كما إن للظروف الإقليمية والعالمية ذات التأثير في مجلل الأحداث في البلد المضيف ، وإن أي بلد لا يمكن على الإطلاق من الفوز بثقة المستثمرين الأجانب إلا إذا اتسم نظامه السياسي بالإقرار حاضراً ومستقبلاً .

أ هجر طه على الدوسي . مرجع سابق ، ص ١١٨ وما بعدها .

(٣٠) د. محمد السيد عرفة . الاستقرار الأمنى كأحد عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية . مجلة الأمن والحياة - ١٩٩٨ - جامعة نايف - المملكة العربية السعودية - العدد ١٨٦ ، ص ٢ ، منشور على الرابط <https://repository.nauss.edu.sa> .

(٣١) د. مصطفى أحمد حامد رضوان . الحوافز ودورها في دعم التنمية المستدامة <مجلة البحوث القانونية والاقتصادية : جامعة المنصورة - كلية الحقوق ع ٦٣٤ ، ٢٠١٧ ، ص ٧

(٣٢) د. حسن كريم حمزة . مرجع سابق ، ص ٩

(٣٣) د. محمد السيد عرفة . مرجع سابق ، ص ٢

وجود استثمارات تسد هذه الفجوة، كما أن تدني معدلات النمو للناتج المحلي الاجمالي وانخفاضه وهشاشة هيكله يجعل مصر تعيد النظر في الاستثمارات التي تستهدفها، خاصة الاستثمارات كثيفة العمل وفي القطاعات الإنتاجية والبنية الأساسية، وبما يساعدها على تحقيق اكتفاء ذاتي بمعدلات مرضية على صعيد الغذاء والسلع الزراعية الإستراتيجية، وكذلك إنشاء صناعات تمثل قيمة مضافة عالية، وتغيير هيكل الصادرات من المواد الأولية والصناعات التقليدية إلى الصناعات عالية التكنولوجيا، وبخاصة أنه يتتوفر رأس المال البشري نسبياً<sup>(٣٤)</sup>.

وبالتالي برزت الحاجة إلى القيام ببعض الإصلاحات تتمثل في دور المجلس الأعلى للاستثمار بتنظيم وتفعيل العملية الاستثمارية ، وتهيئة المناخ السياسي للاستثمار .

---

(٣٤) د. صلاح زين الدين. مرجع سابق ، ص ٣٦

## المطلب الثاني مساهمة التشكيل في مكافحة الفساد

يحد الفساد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ويزيد تأثيره في ذلك عن تأثير الضرائب العالية، وإذا كانت معظم بلدان العالم النامي حريرصة في هذه الأيام على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحاول إغراءه بالخضص الضريبي أو حتى بتقديم الدعم ، إلا أن تكلفة الفساد ربما تكون أكثر من هذه المزايا ولا يعوضها العائد المحقق ، وإذا كان استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي له الدور الكبير في تدفق الاستثمار فإن الحد من الفساد هو أسلوب فعال لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(٣٥)</sup>.

و علي ضوء ذلك فقد راعي القانون الصادر بتشكيل المجلس الأعلى للاستثمار في تشكيله العلاقة العكسيّة بين الفساد والاستثمار ، بوجود هيئة الرقابة الإدارية ضمن التشكيل الصادر بقانون .

و يرجع ذلك إلى أساس دستوري يتمثل في التزم الدولة بمكافحة الفساد ، بالإضافة إلى التزام الهيئات والأجهزة الرقابية المختصة بالتنسيق فيما بينها في مكافحة الفساد ، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية<sup>(٣٦)</sup> .

و هو توجّه محمود من المشرع سيماء أن تنشيط اقتصاديات الدول وجذب المستثمرين يتحتم مكافحة الفساد ؛ لما لذلك من أثر فوري يتمثل في زيادة معدل النمو الاقتصادي<sup>(٣٧)</sup> .

(٣٥) د. يوسف عبد العزيز محمود . البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد السوري المصدر مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، مج ٣٢ ، ع ١ ، جامعة تشرين ٢٠١٠ ص ١٧

(٣٦) راجع : المادة ٢١٨ والمادة ٢١٩ من الدستور المصري ٢٠١٤ . كما تقاسم العديد من الوكالات داخل الحكومة المصرية مسؤولية مكافحة الفساد ؛ الهيئة الرئيسية لمكافحة الفساد في مصر هي هيئة الرقابة الإدارية (ACA) ، والتي لديها سلطة قضائية على الهيئات الإدارية للدولة ، والشركات المملوكة للدولة ، والجمعيات والمؤسسات العامة ، والشركات الخاصة التي تقوم بأعمال عامة ، والمنظمات التي تساهم فيها الدولة بأي شكل من الأشكال.

(37)Memphil Ndi Evelyne Patience, attractivité économique des investissements étrangers en harmonisation des instruments juridiques internationaux, phd thesis in law , thèse pour le doctorat en droit

ويعزى ذلك استجابة لمباديء البنك الدولي ؛ فوفقاً ل报告 التنموية في العالم الصادر عن البنك الدولي يؤكد التقرير على أن تهيئة مناخ الاستثمار وتحقيق مناخ أفضل للاستثمار للجميع ، يتطلب أن تعمل الحكومة جاهدة على مكافحة الفساد<sup>(٣٨)</sup> ، وأن تساهم المنظمات غير الحكومية في تشجيع أنشطة مكافحة الفساد<sup>(٣٩)</sup>.

وقد أثبتت التجربة أن الدول التي عملت على محاربة الفساد الإداري كانت أكثر جذب للاستثمارات من غيرها<sup>(٤٠)</sup>.

وعلى الرغم من هذه الحقبة من التغيرات<sup>(٤١)</sup> ، والدور المنوط بالجهات الرقابية ، ما زال استشراء الفساد عائقاً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر<sup>(٤٢)</sup> ، مثل باقي الدول التي ينتشر فيها الفساد<sup>(٤٣)</sup> . والتي يكون نتيجتها

---

présentée et soutenue le 21 octobre 2015 , Universite Nice Sophia Antipolis Faculté de Droit et Science Politique , p 33

Banque Mondiale, «Rapport sur le développement mondial 2005 :<sup>(٣٨)</sup> un meilleur climat d'investissement pour tout le monde », p : 8 . Bureau Of Economic And Business Affairs ,2018 Investment<sup>(٣٩)</sup> Climate Statements Report July 19, 2018, obtained  
<https://www.state.gov>

(٤٠) د. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح . مرجع سابق ، ص ٨  
(٤١) وجدير بالذكر أن يوجد في مصر العديد من القوانين لمكافحة الفساد من قبل الموظفين العموميين ، بما في ذلك قانون مكافحة الرشوة (الوارد في قانون العقوبات ) ، وقانون الكسب غير المشروع ، وقانون المحاسبة الحكومية ، كما صدقت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في فبراير ٢٠٠٥

ولم تتضمن إلى اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة الرشوة أو أي اتفاقيات إقليمية أخرى لمكافحة الفساد.

(٤٢) احتل مؤشر الشفافية العالمي لمفهوم الشفافية في مصر المرتبة ١١٧ من بين ١٨٠ في استطلاع عام ٢٠١٧ ، بانخفاض قدره ٩ نقاط عن مستوى عند ١٠٨ في عام ٢٠١٦ .

<https://www.transparency.org/>

(٤٣) تواجه الشركات الأمريكية فساداً في القطاع العام في شكل طلبات للحصول على رشاوى ، باستخدام رشاوى لتسهيل الحصول على الموافقات أو التراخيص الحكومية المطلوبة ، والاختلاس ، يتم الإبلاغ عن الفساد والرشوة في التعامل مع الخدمات العامة والجمارك (رخصة الاستيراد ورسوم الاستيراد) والمرافق العامة (الماء والكهرباء ) ، وتصریح البناء ، والمشتريات ، وكذلك في القطاع الخاص . وقد وصفت الشركات نظاماً مزدوجاً للدفع مقابل الخدمات ، مع سداد دفعه رسمية واحدة ودفع مالي ثانوي غير رسمي لتقديم الخدمات

التأثير السلبي على المناخ الاستثماري و عزوف المستثمرين من المجيء إلى مصر.

ويبدو أن مكافحة الفساد تظل محط تركيز طويل الأجل، ليقي تحدياً أمام المجلس الأعلى للاستثمار " والذي يعد من أهم اختصاصاته ؛ دراسة وضع حلول لمعوقات الاستثمار وإزالة عقبات تنفيذ أحكام هذا القانون (٤) .

ولا شك أن خفض الفساد ليس مستحيلاً، فالقيام بالإصلاحات التشريعية ، وقيام الجهات المعنية بمكافحة الفساد بدورها ، سيجعل الفساد يختفي رويداً رويداً .

### المطلب الثالث

#### مساهمة التشكيل في تحقيق الأمن الاقتصادي

لم يعد مفهوم الأمن هو ذلك المفهوم المحصور في أمن الدولة فقط بحسب رؤية المدرسة الكلاسيكية ، والتي اعتبرت علي مدى قرون أن القوة العسكرية تعد الأداة الوحيدة القادرة علي تحقيق الأمن ، لقد أصبح المفهوم الجديد للأمن هو مفهوم يتمحور حول أمن الأفراد وليس أمن الدولة<sup>(٤٥)</sup> .

ويرتبط الأمن والاقتصاد ارتباطاً وثيقاً، ويتبادلان التأثير، بحيث إن ما هو إيجابي أو سلبي في الأمن لا بد وأن ينعكس إيجاباً أو سلباً في الاقتصاد والعكس صحيح، وإن كان أثر الأمن على الاقتصاد أكبر . فإذا كان الأمن الاقتصادي هو الأساس الذي تقف عليه الدعائم الاقتصادية للأمن الوطني ويعززها ويتعزز بها وبناء عليه، فإن الأمن الاقتصادي يتطلب عدة أمور من وجود نظام مالي ديناميكي متقدم، وعملة مستقرة ونظم مالية ومصرفية، شفافة ومشجعة للقطاع الحقيقي من الاقتصاد<sup>(٤٦)</sup> .

وعليه فإن إشراك محافظ البنك المركزي في تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار ، له من الأهمية بمكان في تحقيق الأمن الاقتصادي . إذ أن القطاع المصرفي والمالي الذي يعمل بكفاءة فهو يساند العملية الاستثمارية، حيث أن مؤسسات الوساطة المالية والاستثمار عاملان متلازمان لصنع النمو والتنمية المستدامة، كما يشكل القطاع المصرفي المنصة الرئيسية للأنشطة الاستثمارية، والمؤشر في غياب الوساطة المالية ولاسيما البنوك التجارية فهي لا تتعامل وبمرونة عالية وتستجيب بسرعة لمتطلبات القطاع الخاص والأجنبي وفي مجال التمويل، ولا بد من العمل ومواصلة الجهود لتفعيل وتحديث القوانين والأطر العلمية من أجل تنشيط المصادر التمويلية لتكون عاملاً مشجعاً لرجال الأعمال والشركات في مجال الاستثمار، فلا بد من الاستفادة من الخبرات والكوادر المصرفية العربية أو الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة المصرفية، وإعادة هيكلة البنوك، و

(٤٥) د. محمد علي عبدالسلام . دور مجلس الدولة في تحقيق الأمن الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٧ ، ص ١٢

(٤٦) د. سعد بن علي الشهوانى . الشركات العائلية من منظور الأمن الاقتصادي ، ورقة عمل مقدمة في ملتقى "الشركات العائلية ودورها في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي" ، الدوحة قطر ، يناير ٢٠٠٤ .

تخفيض المخاطر، و الالتزام بالمعايير الدولية، و تشجيع التعاون مع المؤسسات العربية والأجنبية و خلق أدوات استثمارية جديدة ... إلخ<sup>(٤٧)</sup>. كما أن إشراك وزير التجارة والصناعة<sup>(٤٨)</sup> ، و رئيس اتحاد الصناعات المصرية<sup>(٤٩)</sup> ، ضمن تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار له من الأهمية بمكان في تحقيق الأمن الاقتصادي ، سيما وارتباط الأخير بالأمن القومي ويتطور معه فكلما تحقق الأمن الاقتصادي من توفير حاجيات الناس تتحقق الأمان القومي والعكس<sup>(٥٠)</sup>.

كما أن إشراك وزير العدل في تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار ، له من الأهمية بمكان في تحقيق الأمن الاقتصادي ؛ ولકى يكون الإطار التشريعي محفزاً لجذب الإستثمارات المباشرة لابد من وجود مقومات أهمها وجود نظام

(٤٧) د. حسن كريم حمزة . مرجع سابق ، ص ٢٠

(٤٨) وفقاً لنص المادة الأولى من القرار ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة : " تهدف وزارة التجارة والصناعة إلى تنمية وتحديث الصناعة الوطنية وتعظيم جانب القيمة المضافة فيها ورفع قدرتها التنافسية وتعزيز الجوانب التكنولوجية لها مع العمل على زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية في الصناعات خاصة كثيف العمالة منها ، ودعم الصادرات الوطنية وتوجيه الصناعة المحلية نحو غاليات التصدير والمنافسة الدولية والحفاظ على أسواقها في الخارج والعمل على تنميتها وتحفيز قطاع الأعمال على التصدير ، وإدارة العلاقات التجارية الخارجية من صادرات وواردات والعمل على احترام حقوق والتزامات جمهورية مصر العربية في الاتفاقيات الدولية واتفاقات الشراكة والاتفاقيات الثنائية واتفاقات منظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ".

(٤٩) ويظهر الدور الفاعل لاتحاد الصناعات المصرية في النهوض بالقطاع الصناعي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، و دفع عجلة النمو الاقتصادي الصناعي محلياً و إقليمياً و عالمياً وذلك بتهيئة المناخ الملائم للتنمية الصناعية من حيث رفع القدرة التنافسية للمنتج المصري ، والتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة لوضع السياسات الصناعية و متابعة تفديها و إبداء الرأي - و المبادرة - فيما يخص التشريعات و النظم المتصلة بالصناعة و النهوض بالإقتصاد الوطني صدور القانون رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٤٧ بإنشاء إتحاد لغرف الصناعية ، والذي سُمي لأول مرة بـ"إتحاد الصناعات المصرية "، يقوم إتحاد الصناعات المصرية منذ أن نشأت فكرته في عام ١٩١٥ كما له من دور في تشجيع و تفعيل دور الصناعات المكملة و المغذية عن طريق دعم المشروعات متافية الصغر و الصغيرة و المتوسطة .

(٥٠) انظر د. رضا عبدالسلام . انهيار العولمة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ٢٠٠٧ ، ص ٤٠

قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعارضات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية<sup>(٥١)</sup>.

وعليه، تنهض الدولة كنظام قانوني بحماية الحقوق والحریات عن طريق إصدار القانون الذي يقرر هذه الحماية ، أولاً ومن خلال السلطة القضائية التي تكفل الحماية المذكورة ثانياً ، بإرادة القانون في حماية الحقوق والحریات لا تنتج أثارها بطريقة فعالة إلا إذا كفل القضاء هذه الحماية<sup>(٥٢)</sup>.

كما ينهض القضاء بدور بارز في تدعيم النشاط الاقتصادي ، كما له دور بارز في دعم العدالة الضريبية ودوره المحوري في تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال تدعيم النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات التنمية ومساعدة الدولة لاتتخاذ قرارات تحقق الأمن الاقتصادي وتجفف منابع الفقر من خلال القضاء على البطالة وحماية الاستثمارات<sup>(٥٣)</sup>.

بالإضافة إلى أن تشجيع مناخ الاستثمار في أي دولة ، يعتمد في المقام الأول على النظام القضائي المتبعة في هذه الدولة فإذا كان هذا النظام روتيني بطئ به الكثير من العوار ؛ حجب المستثمرين أموالهم عن هذه الدول وعلى العكس تماماً إذا كان النظام القضائي يحقق العدالة الناجزة ، فالعلاقة متشابكة بين الاقتصاد والقانون ، ومن ثم فإن صدور القانون دون إدراك البيئة الاقتصادية المحيطة به يفرغ القانون من مضمونه ، ويؤدي إلى تحريده من وظيفته المتمثلة في وضع قواعد قانونية تنظم العلاقات بين الأفراد أو الدولة<sup>(٥٤)</sup>.

ومن التطبيقات في هذا الصدد بدعم الاستثمار إنشاء المحاكم الاقتصادية وكان رائد المشرع من وراء إقدامه على ذلك سرعة الفصل في الدعاوى والمنازعات الاقتصادية وذلك عن طريق آلية التخصص في المحاكم من خلالها يتم الفصل سريعاً دون مشقة من قبل قضاه متخصصين في هذا الشأن<sup>(٥٥)</sup>.

---

(٥١) د. مصطفى أحمد حامد رضوان . مرجع سابق ، ص ٧

(٥٢) د. أحمد فتحي سرور . الحماية الدستورية للحقوق والحریات ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ص ٥٨٥.

(٥٣) د. محمد علي عبدالسلام . مرجع سابق ، ص ١٤ .

(٥٤) د. سامي محمد عبد العال . مرجع سابق ص ٢

(٥٥) د. حسين إبراهيم خليل . دور المحاكم الاقتصادية في تسوية منازعات الاستثمار "القضاء الاقتصادي غير الجنائي في ضوء المادتين ١١ و ١٢ من القانون ١٢٠ لسنة

#### المطلب الرابع

##### مساهمة التشكيل في فعالية الترويج للاستثمار

في ظل ازدياد حدة المنافسة لجذب الاستثمار الأجنبي فإن إعداد إستراتيجية للترويج للاستثمار في مصر يعد أمر ضرورياً للغاية كما أن إنشاء مؤسسة تكون مهمتها الترويج للاستثمار في مصر أصبح ضرورة لا بديل لها<sup>(٥٦)</sup> ، خاصة أن من العوامل التي ساهمت في انخفاض قدرة مصر على جذب المزيد من الاستثمار المباشر هو الافتقار إلى حرافية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر<sup>(٥٧)</sup> .

وقد تضمن التشكيل الأساسي للمجلس الأعلى للاستثمار ، ذكر الهيئة العامة للاستثمار ، الأمر الذي يشير إلى الجهد المبذوله من أجل تحسين وتطوير قدرات وفعالية أجهزة الدول المعنية بترويج الاستثمار<sup>(٥٨)</sup> .

ويؤكد ذلك إتجاه المشرع في قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بالنص على اختصاص الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالترويج للاستثمار . حيث تضطلع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية فضلاً عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق في الداخل والخارج، ووضع الضوابط والإجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يخدم أهداف الدولة في كافة المجالات<sup>(٥٩)</sup> .

٢٠٠٨ " ، للمؤتمر العلمي السنوي الثاني الذي تقيمه كلية الحقوق – جامعة طنطا ، القانون والاستثمار " ، ص ١ : ٣ .

(٥٦) د. هبة الله محمود محمد إبراهيم المرزوقي . مرجع سابق ، ص ٢٢

(٥٧) د. صلاح زين الدين. مرجع سابق ، ص ١٥

تعرّف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ترويج الاستثمار بأنه : " مجموعة الأنشطة والمعلومات والمهام المتعلقة بتحفيز واستقطاب جهات الاستثمار المحلية والإقليمية والدولية لمساهمة في بعث المشاريع الجديدة وتطوير المشاريع القائمة وتمويل الفرص الاستثمارية في بلد معين "

راجع : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ص ٥ .

(٥٨) د. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح . مرجع سابق ، ص ١٦

(٥٩) د. هبة الله محمود محمد إبراهيم المرزوقي . مرجع سابق ، ص ٢٢

وفي ذلك تنص المادة ٦٩ من قانون الاستثمار الجديد : " الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، هيئة عامة اقتصادية، لها شخصية اعتبارية عامة تتبع الوزير المختص، وتقوم على تنظيم الاستثمار في البلاد وتشجيعه، وتنمية وإدارة شئونه والترويج له، على النحو الذي يحقق خطة التنمية الاقتصادية للدولة " .

كما نصت المادة ٧١ بند ٥ من قانون الاستثمار الجديد : " للهيئة في سبيل تحقيق أغراضها، فضلاً عما هو منصوص عليه في هذا القانون، وضع خطة للترويج للاستثمار واتخاذ جميع الإجراءات الازمة لذلك بجميع الوسائل ونشرها في الداخل والخارج " .

و تكون خطة الترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي أشارت إليها المادة ٧١ بند ٥ من قانون الاستثمار الجديد ، من ثلاث مراحل ، تتضمن الأولى الدعائية والترويج بما في ذلك المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وعقد لقاءات مع المستثمرين وإبرام الاتفاقيات مع مختلف الدول . وتشمل المرحلة الثانية خلق الاستثمار بما في ذلك الجاد الفرص المواتية والمشجعة للاستثمار فيها والقطاعات التي يمكن لها أن تجذب هذه الاستثمارات ، وذلك ببناء المؤسسات وإصدار القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر. أما المرحلة الثالثة فتمثل في المحافظة على الاستثمارات القادمة عن طريق توفير الخدمات الازمة والبنية التحتية الحديثة وغيرها من الخدمات التي تشجع على بقاء هذه الاستثمارات وعدم هروبها، مما يشجع وبالتالي على قيام استثمارات إضافية بفضل الجهد القائم لخدمة هذه الاستثمارات<sup>(٦٠)</sup> .

كما نصت المادة ٧١ بند ٩ من قانون الاستثمار الجديد علي وسائل التروي المباشر : " للهيئة في سبيل تحقيق أغراضها، فضلاً إقامة المؤتمرات والندوات وورش التدريب والعمل والمعارض المتصلة بشئون الاستثمار وتنظيمها داخلياً وخارجياً " .

وكذلك مع القيام بالحملات الإعلامية المكثفة والمشاركة الفعالة في المعارض وإقامة المراكز التجارية وإنشاء المزيد من نقاط التجارة وتطوير

---

(٦٠) د. يوسف عبد العزيز محمود .. مرجع سابق ص ٢٧

جهاز التمثيل التجاري والعمل على رفع كفاءته وكذلك عن طريق البعثات الدبلوماسية مع دعم العلاقات الاقتصادية الدولية ومنها<sup>(٦١)</sup>.

كما نصت المادة ٧١ بند ١٠ من قانون الاستثمار الجديد للهيئة في سبيل تحقيق أغراضها، التعاون مع المؤسسات والمنظمات الدولية والأجنبية العاملة في مجال الاستثمار والترويج له.

وتتجدر الإشارة إلى أن هذه الحملة الترويجية يجب أن تشمل جميع القطاعات ذات الصلة ، بما في ذلك القطاع الخاص ووسائل الإعلام المختلفة والمكاتب التجارية في الخارج والمكاتب الشعبية وغيرها، بالإضافة إلى ذلك يجب أن توفر البيانات والمعلومات والخرائط الاستثمارية المفصلة التي توضح أرقام وبيانات عن الاقتصاد الوطني ، والقطاعات الرئيسية وأرقام النمو الاقتصادي ، وحجم الاستثمارات المخصصة وغيرها، على أن تكون هذه الجهود تحت إشراف وتنسيق هيئة متخصصة مثل هيئة تشجيع الاستثمار أو أمانة التخطيط أو أية جهة أخرى توفر فيها الإمكانيات المادية والبشرية والقانونية التي تسمح لها بالحصول على البيانات والأرقام والتنسيق مع مختلف القطاعات الأخرى<sup>(٦٢)</sup> ، مما مفاده اختلاف الترويج للاستثمار عن عمليات التسويق لمنتجات القطاع الخاص ، اختلافاً جزرياً سواء من حيث أهدافه وارتباطه بالسياسات الوطنية أو من حيث مداره<sup>(٦٣)</sup>.

وتشير الدراسات : " أن تعزيز أسباب التقدم الكبير في حصة الدول العربية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة عالمياً ، إلى التحسن في مناخ الاستثمار والقوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار ، وفتح قطاعات جديدة للاستثمار ، إضافة إلى تنامي جهود الترويج الوطنية ، والتحسين المتواصل في مناخ الاستثمار "<sup>(٦٤)</sup>.

ويظهر دور المجلس الأعلى للاستثمار في الترويج للاستثمار ، حسبما سطرته المادة ٧٨ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ : " على الرئيس

(٦١) د. هبة الله محمود محمد إبراهيم ، مرجع سابق ، ص ٢٢

(٦٢) د. يوسف عبد العزيز محمود . مرجع سابق . ص ٢٧

(٦٣) د. منى بسيسو . تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، سلسلة اجتماعات الخبراء " ب " ، العدد رقم (٢٩) ، يونيو ٢٠٠٨ ، ص ٢٣ .

(٦٤) المرجع السابق ، ص ١٨ .

التنفيذي إعداد خطة سنوية، وإستراتيجية مستدامة للهيئة كل خمس سنوات، وتقرير نصف سنوي يتضمن بياناً بنتائج أعمالها وما أجزته في سبيل تيسير إجراءات الاستثمار والترويج له، للعرض على مجلس إدارة الهيئة ".

وطبقاً للفقرة الثانية من المادة ٧٨ : " يقدم الوزير المختص إلى كل من المجلس الأعلى للاستثمار ومجلس الوزراء الخطة السنوية للهيئة والتقرير المشار إليه، وما يتضمنه من نتائج، في ضوء خطة الهيئة السنوية أو إستراتيجيتها الخمسية وما أجزته في مجال تيسير إجراءات الاستثمار والترويج لها وأبرز معوقات الاستثمار، وما تقرره الوزارة المختصة من سياسات وإجراءات وتعديلات تشريعية لتحسين مناخ الاستثمار في الدولة.

والواقع أن ما أشارت إليه المادة ٧٨ من قانون الاستثمار وما تضمنته الالتزامات والمهام للرئيس التنفيذي للهيئة و إعداد خطة خمسية ، وخطة سنوية من الوزير المختص ، موضحاً بها عدة أمور منها ما تم إنجازه في مجال تيسير الإجراءات وما صادف ذلك من معوقات وافتراضات في معظم المجالات خاصة التشريعية منها ، لهو دليل واقعي على متابعة أعمال الوزراء ومن بيدهم الإدارة الفعلية والتنفيذية ، وما يمكن أن يتم لتحسين مناخ الاستثمار ، إنما يدل دلالة قاطعة على نهج جديد في مجال تشجيع الاستثمار بطرق علمية وفعالة تؤدي حقيقة إلى جذب الاستثمار ، ذلك أن متابعة ما تم وما لم يتم ومعوقات وأسباب كل ذلك هو الطريق السليم <sup>(٦٥)</sup> .

كما يدل اتجاه إرادة المشرع بالعرض على المجلس الأعلى للاستثمار ومجلس الوزراء، بعد العرض على مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار، إلى إحكام آلية التقرير كمعيار لقياس أداء و متابعة دور الهيئة في الترويج .

ومن القرارات التي صدرت عن المجلس الأعلى للاستثمار في هذا الصدد : " الموافقة على قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتأسيس شركة للترويج للاستثمار داخلياً وخارجياً " .

كما نصت المادة ٧٢ من قانون الاستثمار الجديد : " يجوز للهيئة لأغراض تنفيذ خطتها في مجال الترويج لفرص الاستثمار المتاحة داخلياً وخارجياً، أن

(٦٥) د. سميحة القليوبى ، مرجع سابق، ص ١٨١.

تعهد بهذه المهمة إلى شركات متخصصة يتم التعاقد معها لهذا الغرض، دون التقيد بأحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات الصادر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨، وذلك وفقاً للقواعد التي تبيّنها اللائحة التنفيذية لهذا القانون".

وحسنا فعل المشرع بهذه الشروط ذلك أن شكل شركة المساهمة يخضع بالضرورة لرقابة فعالة من عدة جهات وتصرفاتها مراقبة بعدة هيئات مثل مجلس الإدارة والجمعيات العامة بنوعيها بالإضافة إلى الرقابة الخارجية والداخلية من مراقبى الحسابات وغيرهم . وبذلك لا يجوز أن تتخذ شركات الترويج شكلاً قانونياً آخر ، أي محظور شكل شركة التوصية بالأسماء أو ذات المسؤولية المحدودة أو إحدى شركات الأشخاص كشركة التضامن أو التوصية السليمة (٦٦)

المبحث الثاني

## **سلبيات تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار**

تمهید و تقسیم:

على الرغم مما حظي به تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار بالعديد من الجوانب الإيجابية والتي تمثل في في الحفاظ على الأمن القومي والمصلحة العامة كما سلف القول . إلا أن تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار أغفل تمثيل الاستثمار الأجنبي المباشر ممثلاً الهيئة العامة للرقابة المالية في الأعضاء الدائمون ، كما أغفل تمثيل عنصر العمل والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاستثمار ، كما أغفل تمثيل عنصر الحملات العامة التي تقوم بها الهيئة الوطنية للاحتمام في مجال الاستثمار ، وذلك على النحو التالي :

**المطلب الأول :** إغفال تمثيل الاستثمار الأجنبي المباشر ممثلاً الهيئة العامة للرقابة المالية

**المطلب الثاني** : إغفال تمثيل عنصر العمل

### **المطلب الثالث: إغفال تمثيل الحملات العامة**

### المطلب الأول

#### إغفال تمثيل الاستثمار الأجنبي المباشر

#### ممثلًا للهيئة العامة للرقابة المالية

عرفت المادة الأولى من قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ، المقصود بالاستثمار : " استخدام المال لإنشاء مشروع استثمار أو توسيعه أو تطويره أو تمويله أو تملكه أو إدارته بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد " .

ويوضح من ذلك أن مصطلح الاستثمار يمثل: نشاط اقتصادي مصدره الأساسي المدخرات الوطنية – إلى جوار رؤوس الأموال الأجنبية – سواء كانت لدى الأفراد أو المؤسسات أو المنشآت العامة أو الخاصة في البلد النامي، و يؤدي الاستثمار إلى زيادة المقدرة الإنتاجية، ولهذا فهو يمثل الإنفاق على إنتاج السلع الإنتاجية كالألات والمعدات ووسائل النقل والمباني الجديدة وزيادة المخزون من المواد الأولية<sup>(٦٧)</sup>.

ويوجد نوعان من الاستثمار ، الأول الاستثمار المباشر والثاني يطلق عليه الاستثمار غير المباشر<sup>(٦٨)</sup> :

#### أولاً: الاستثمار المباشر:

يعتبر استثماراً مباشراً كل عمليات شراء أو خلق أو توسيع لمحال تجارية أو منشآت فردية أو فروع أو مشروعات ذات طابع شخصي ، كما يعد استثماراً مباشراً كل العمليات التي يكون الهدف منها السماح لشخص أو لعدة أشخاص بالسيطرة أو تدعيمها على شركة تمارس أنشطة صناعية أو زراعية أو تجارية أو مالية ، وذلك أياً كان الشكل الذي تتخذه هذه الشركة . ويشترط في العمليات السابقة ، لكي تعد استثماراً مباشراً ، أن يكون القائم بها شخصاً من غير المقيمين أو شركة تكون تحت سيطرة أجنبية مباشرة أو غير مباشرة<sup>(٦٩)</sup> .

و غالباً ما يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إحدى صورتين أو صيغتين :

(٦٧) د. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح . مرجع سابق ، ص ٣

(٦٨) د. سامي عبدالباقي . الإطار القانوني للاستثمارات الأجنبية في مصر . دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ . ص ٤ .

(٦٩) المرجع السابق ، ص ٤

**الصورة الأولى :** ويطلق عليه الاستثمار عن طريق المشاركة في ملكية المشروع وإدارته ، يفضل فيها المستثمر الأجنبي مشاركة الحكومة المضيفة في مشروعات عامة تتم بينهما سواء في صيغة ملكية مشتركة فيما بينهما أو أن تقتصر الملكية على الحكومة ويتولى المستثمر إدارة المشروع ، وقد تتم المشاركة من خلال صيغ خاصة تحدد دور كل من الطرفين في السيطرة على المشروع ملكية و إدارة .

**الصورة الثانية :** فيها ينفرد رأس المال الأجنبي بالاستثمار المباشر ، إما في شكل مشروع استثماري ذي نظام خاص ، أو في شكل فرع من فروع إحدى الشركات الأجنبية ذات الجنسية الواحدة أو متعددة الجنسية .

قد تمثل الشركات المتعددة الجنسية أكثر من ٨٠٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ككل ، وقد أصبح للشركات المتعددة الجنسية السيطرة الكاملة على بعض الصناعات التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية ، مثل الحاسوبات الإلكترونية وبعض الآلات والأجهزة الصناعية بالإضافة إلى عمل هذه الشركات في الدول النامية في مجال إنتاج المواد الأولية والزراعة وفي قطاع الخدمات مثل المصارف والتأمين والسياحة والوجبات السريعة والمشروعات الغازية وتتنفيذ بعض مشروعات المرافق<sup>(٧٠)</sup> .

**ثانياً: الاستثمار غير المباشر:** وفيه يقوم المستثمر باستثمار أمواله في منح القروض التي تعطى عائدات ثابتة في صورة فوائد أو في شراء أسهم في شركة ما أو المضاربة على شراء الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية المطروحة بالبورصة<sup>(٧١)</sup> .

و يعد سوق المال مصدرًا للأموال التي تحتاجها الشركات من أجل تمويل أنشطتها الخدمية والإنتاجية ، وهو بذلك يمثل ركيزة أساسية لعملية النمو الاقتصادي ، فمن خلاله يقوم الأفراد والمؤسسات المالية باستثمار أموالهم بغض الحصول على عائدات متوسطة و طويلة الأجل ، وفي المقابل تسعى

(٧٠) د. صلاح زين الدين. مرجع سابق ، ص ٧

(٧١) د. سامي عبدالباقي . مرجع سابق . ص ٤ .

الشركات والحكومة لإعادة استثمار هذه الأموال في مشروعات وتوسعت إنتاجية وخدمة جديدة<sup>(٧٢)</sup>.

وفي إطار رقابة الهيئة على سوق رأس المال فإن الهيئة تهدف بصفة عامة إلى تنظيم وتنمية سوق رأس المال ومراقبة حسن قيام هذا السوق بوظائفه، حيث أن المهام الرقابية للهيئة في مجال سوق المال تبدأ من تأسيس الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية والترخيص لها ومراقبة أعمالها للتأكد من عدم وجود غش أو نصب أو استغلال أو مضاربات وهمية وإتخاذ ما يلزم من إجراءات لمتابعة تنفيذ أحكام القانون<sup>(٧٣)</sup>.

وعلي ضوء ما سبق من طرح المقصود بالاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر ، كان يتبعن علي المشرع المصري أن يجعل من - الهيئة العامة للرقابة المالية - عضواً أساسياً ، في التشكيل الأساسي للمجلس الأعلى للاستثمار ، وذلك لدورها البارز في مجال الاستثمار<sup>(٧٤)</sup>. والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية بما في ذلك أسواق رأس المال، وبورصات العقود الآجلة، وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم والتوريق ، وذلك بهدف تحقيق سلامة واستقرار تلك الأسواق والأدوات وتنظيم الأنشطة تمارس فيها وتنميتها وتعظيم قدرتها التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ومما لا شك فيه أن وجود الهيئة العامة للرقابة المالية في التشكيل الأساسي المجلس الأعلى للاستثمار – وهو ما نأمل تداركه - سيكون له آثار إيجابية خاصةً لضمان الممارسات وسلمتها وحفظاً على حقوق المستثمرين والمساهمين وحفظاً على حقوق حملة وثائق التأمين وضماناً أيضاً لمباشرة

(٧٢)أمنية خيري إبراهيم . أهمية إصدار تشريع بشأن رفع سقف الرقابة على أنشطة القطاع غير المصرفية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ع ٣ ، جامعة عين شمس - كلية التجارة تاريخ: ٢٠١٤ ، ص ١٣

(٧٣)المرجع السابق ، ص ١٣

(٧٤)وقد استدعي ذلك تقرير أحكام خاصة بالإجراءات المتّعة والتي تبرز دور الدولة في الإشراف والرقابة على هذا القطاع المالي الحساس .

د. مجدي حشبي، الحماية الجنائية وشبه الجنائية للأسوق المالية، دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص ٥

مهنة الوساطة سواء في التأمين أو السمسرة في الأوراق المالية وفقاً لما تستوجبه أصول وأخلاقيات هذه المهن الأمر الذي له مردود إيجابي على تدقيق الاستثمارات الجديدة سواء كانت محلية أو خارجية، أيضاً يتصل بذلك إحكام الرقابة على نشاط التمويل العقاري وغيره من الأنشطة المالية بخلاف القطاع المصرفي الخاضع لرقابة البنك المركزي المصري<sup>(٧٥)</sup>.

و تكتسب أهمية كبيرة في تنظيم أسواق المال والرقابة عليها ، وبالتالي في المحافظة على قوة النظام المالي والاقتصادي في الدولة ، ولأجل ذلك حرصت الحكومات والمشروعون على حد سواء على تطوير وتعزيز أنظمتها القانونية بما يستجيب للتطورات المتتسعة في عالم الاقتصاد والأسواق المالية .

وقد أنشئت الهيئة العامة للرقابة المالية بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩<sup>(٧٦)</sup> ، ويرجع السبب في إنشاء الهيئة العامة للرقابة المالية بقانون ، إلى أساس دستوري يتمثل في أن إنشاء هذه الهيئة له علاقة وثيقة بتنظيم الحريات ، وهي هنا : حرية التجارة والاستثمار وحق الملكية على رؤوس الأموال المتداولة في أسواق المال ، بالإضافة إلى أن هذه الهيئة لها حق احتكار ممارسة النشاط الذي عهد إليها القانون بممارسته<sup>(٧٧)</sup> .

---

(٧٥)أمنية خيري إبراهيم . أهمية إصدار تشريع بشأن رفع سقف الرقابة على أنشطة القطاع غير المصرفي ، مرجع سابق ، ص ٦

(٧٦) تحل الهيئة العامة للرقابة المالية محل كل من الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، والهيئة العامة لسوق المال، والهيئة العامة لشئون التمويل العقاري، في تطبيق أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين الصادر بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ، وقانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ، وقانون الإيداع والقيد المركزي للأوراق المالية الصادر بالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٠ وقانون التمويل العقاري الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١ ، كما تحل محل تلك الهيئات فيما تختص به في أية قوانين وقرارات أخرى. وتعتبر الهيئة الجهة الإدارية المختصة في تطبيق أحكام قانون التأثير التمويلي الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥.

(٧٧) د. يسري محمد العصار . النظام القانوني لهيئة أسواق المال ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها " دراسة مقارنة بين الكويت ومصر وفرنسا ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، العدد الأول مارس ٢٠١٣ ، ، أبحاث المؤتمر العلمي السنوي الثالث " الحكومة والتنظيم القانوني لأسواق المال " ، ص ٢٤ .

ووفقاً لنص المادة ٢٢١ من الدستور المصري ٢٠١٤ : " تختص الهيئة العامة للرقابة المالية بالرقابة والإشراف على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، بما في ذلك

ويظهر الطابع الإداري لنشاط الهيئة في دورها في تنظيم سوق المال ونشاط الأوراق المالية ، واستخدامها للسلطة العامة في القرارات التي تصدرها بمناسبة تنظيمها لهذا السوق ، أما الطابع الاقتصادي فإنه يظهر في قيامها بنشاطها في محيط مالي وتجاري تتولى فيه تنظيم أعمال وتصرفات قانونية خاضعة أساساً للقانون الخاص ، مع تحررها في نظامها الداخلي وعلاقتها بالدولة من كصير من قيود الإدارة الحكومية<sup>(٧٨)</sup> .

---

أسواق رأس المال وبورصات العقود الآجلة وأنشطة التأمين، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، والتخصيم والتوريق، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون " . ويلاحظ أن إدراج هيئة الرقابة المالية ضمن الهيئات المستقلة بالدستور يتماشي مع الأعراف العالمية، كما أن الاتجاه السائد عالميا يجعل من سلطة تنظيم الأسواق المالية سلطة مستقلة حيث أن الاستقلال عنصر أساسي في السلطة والاستقلال يكون أساس في مواجهة السلطات السياسية، كما أنه يعني انعدام السلطة الرئيسية الوصائية على سلطة تنظيم الأسواق المالية بمعنى أنه لا يجوز توجيه أوامر أو مجرد تعليمات إليها من الحكومة، لذلك فإن استقلال سلطة تنظيم الأسواق المالية هو الذي يميزها عن غيرها من السلطات الإدارية التقليدية .

راجع : د. أمنية خيري إبراهيم . أهمية دمج هيئات الرقابة المالية غير المصرفية في هيئة رقابية واحدة بهدف أحكام الرقابة على القطاع المالي غير المصرفى، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ع ٣ ، جامعة عين شمس - كلية التجارة ، ٢٠١٤ ، ص ١٥

(٧٨) د. يسري محمد العصار . مرجع سابق ، ص ٢٤ .

## المطلب الثاني

### إغفال تمثيل عنصر العمل

ارتفعت الأصوات في السنوات الأخيرة بال吁بة بالتنمية البشرية كشرط ضروري لتحقيق التنمية، وبالرغم من ذلك فما زالت الدول النامية ومنها مصر بعيدة عن هذا الهدف حيث تحتل مصر موقع متاخر جداً في دليل التنمية البشرية لا يتناسب مع قدراتها ومؤهلاتها ، والتنمية البشرية لا تعنى فقط الاهتمام بالفرد من حيث مستوى تعليمه بل يمثل هذا واحد من ثلاثة مؤشرات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة للإنماء والتنمية، في حين يمثل المؤشران الآخرين مستوى الصحة، مستوى الدخل، فإذا ما تم الاهتمام بتلك المؤشرات الثلاثة فإننا سوف نحتل مرتبة متقدمة في دليل التنمية البشرية ويكون ذلك مؤشر لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم دوره أيضاً<sup>(٧٩)</sup>.

ويذهب جانب من الفقه إلى أن ارتباط الإدارة في بادئ الأمر – من حيث أساسها – بتعريف المشروع ، فارتكتزت على الملكية عندما كان المشروع بمعناه التقليدي " خلية اقتصادية " تقوم على عنصر واحد وهو رأس المال . غير أن مبدأ ارتباط الإدارة بالملكية قد بدأ يضعف لا سيما في النصف الثاني من القرن العشرين ، ونتيجة لذلك ونظرًا لتعاظم قوة العمل ، أقرت العديد من الدول مبدأ إشراك العاملين في المشروعات الاستثمارية من ناحية الإدارة والارباح ولم تعد كما كانت من قبل وفقاً على مقدمي رأس مال المشروع دون سواهم<sup>(٨٠)</sup>.

(٧٩) د. صلاح زين الدين. مرجع سابق ، ص ١٩

(٨٠) د. محمد فريد العربي . المشروع التجاري ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٩ ، ٢٦٠ - ٢٥٩

المادة ٨٤ من قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و بينت اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الكيفية التي يتحقق بها إشراك العاملين في إدارة الشركة . والتي تجعل ضرورة اسهام العاملين في إدارة هذه الشركة اسهاماً جدياً وليس رمزياً وتجعل من عنصر العمل مصدراً للتأثير القائل في صياغة القرار ، اعملاً للحق الدستوري لنصيب العاملين في الاشتراك في إدارة المشروعات خاصة كانت أم عامة .

د. أبو زيد رضوان . شركات المساهمة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و القطاع العام ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٣ ، ص ١٧٥

ويقوم نظام المشاركة العمالية في القانون المصري على الاعتراف بدور العاملين في المشروعات الاستثمارية في كل ما يتصل بنشاطها من مسائل<sup>(٨١)</sup> ، أما الادعاء بأن مشاركة العمال في الأرباح تعتبر من معوقات الاستثمار . فهو مردود من حيث المبدأ، فمن مبادئ قانون العمل جواز أن يكون الأجر في صورة نسبة من الأرباح<sup>(٨٢)</sup> .

وقد أولى المشرع المصري في قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ اهتمامه بالعاملين في المشروعات الاستثمارية ، إذ حرص المشرع علي عدم المساس بأية مزايا منحت للعاملين بالمشروعات السابقة علي صدور قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ .

ونص في المادة ٧ من مواد إصدار هذا القانون على أنه : " يستمر العاملون المخاطبون بحكم الفقرة الثالثة من المادة (٢٠) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ في التمتع بذات الأوضاع المقررة لهم، ولا تخل هذه الأحكام بنظام توزيع الأرباح المطبق على الشركات القائمة وقت نفاذ هذا القانون إذا كان ذلك أفضل لهم " .

كما أشار إلى تطبيق أحكام قانون العمل على علاقات العمل والسلامة والصحة المهنية بالمناطق الحرة، واعتبر المشرع هذه الأحكام فيما تضمنته من حقوق للعمال بمثابة حدا أدنى لما يجوز الاتفاق عليه في عقود العمل

(٨١) د. أmany حسن أحمد . مجلس الإدارة في شركات المساهمة ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة بنى سويف ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٠  
ولقد ورد في المذكورة الإيضاحية لمشروع قانون الشركات : " أن المشرع حافظ علي مبدأ مشاركة العاملين في إدارة الشركة ، حيث أوجب أن ينص نظام الشركة علي إحدى طرق الاشتراك في الإدارة التي تتضمنها اللائحة التنفيذية ، وسوف تكفل هذه الطرق اشتراك العاملين في الإدارة الفعلية للشركة سواء عن طريق تخصيص أسهم لهم تخولهم عضوية مجلس الإدارة أو اشتراكهم في مجالس للرقابة علي أعمال الشركة أو إنشاء لجان إدارية معاونة يشترك فيها العاملون أو غير ذلك من الطرق والأساليب حتى يمكن ان يختار المؤسسين منها ما يكون أفضل لظروف الشركة ، وهو ما يفضل الأسلوب الذي انتهجه قانون الاستثمار من ناحية تأكيد اشتراك العاملين في الإدارة الفعلية للشركة حيث اكتفى بالنص علي أن بيّن نظام الشركة ذلك " .

مجلة المحاماة ملحق خاص السنة الثانية والستون ، يناير ١٩٨٢ ، ص ٨٢

مشار إليه لدى : د. أmany حسن أحمد . مرجع سابق ، ص ٤٩

(٨٢) د. حسام الدين كامل الأهوانى . مرجع سابق. ص ٢٦

الفردية أو الجماعية، التي تبرم مع العاملين في المشروعات المرخص لها بالعمل في هذه المناطق<sup>(٨٣)</sup>.

و الواقع أن المشكلة التي تواجه تنظيم علاقات العمل في الدول النامية في وضع قواعد تتلاءم مع اقتصاد السوق أي حرية التجارة. فالمسألة لا يجب أن ينظر لها من خلال وضع العمل في شركات الاستثمار وإنما ما يجب أن تكون عليه علاقات العمل في ظل التنظيم الاقتصادي المرغوب. فالعاملة يجب أن تتمكن في الدولة معاملة واحدة لا تختلف بحسب ما إذا كان المشروع يدخل أو لا في إطار المشروعات الخاضعة لقانون الاستثمار، فإذا كان قانون العمل مثل الحد الأدنى من الحماية الواجبة للعمال فإن هذا الحد يجب مراعاته في كافة المشروعات بما في ذلك المشروعات الخاضعة لقانون الاستثمار. بل أن الطابع الواقعي لقانون العمل يستوجب توفير تدر أعلى من الرعاية للعاملين في شركات الاستثمار إذا ما أفترضنا أن تلك المشروعات تتمتع بقدرة اقتصادية سواء من حيث رأس المال أو عدد العمال<sup>(٨٤)</sup>.

ونود في هذا المقام أن ندحض مقوله تنشاع بأن قانون العمل يعتبر من عوائق الاستثمار فقوانين العمل المصرية لا تتطوى من حيث المبدأ على أي عائق من الاستثمار ، إذ حافظت على تعاقبها على مبدأ حرية كل متعاقد في إنهاء عقد العمل بالإرادة المنفردة. وطبقاً للقواعد العامة في القانون والمعترف بها في سائر بلدان العالم فإن استعمال الحق يجب أن يكون دون تعسف، ومن يثبت تعسف في استعمال حقه يلتزم بالتعويض فقط من حيث المبدأ. فإذا تعسف صاحب العمل في إنهاء عقد العمل ، فإنه يلتزم بتعويض العامل ولكن لا يعاد العامل إلى العمل، ومبالغ التعويض التي يقضى بها لا تتطوي على أي مبالغة بل يمكن وصفها بالتواضع<sup>(٨٥)</sup>.

وأناط المشرع بالمشروعات في المناطق الحرة وضع لائحة داخلية بنظام العمل بها تكون ملزمة لها، وتقدمها للرئيس التنفيذي للهيئة أو من يفوضه

(٨٣) المادة ٤٥ / ٢ من قانون الاستثمار

(٨٤) د. حسام الدين كامل الأهوانى . مرجع سابق. ص ٢٥

(٨٥) المرجع السابق. ص ٢٦

للتصديق عليها، وتكون هذه اللائحة مكملة لعقود العمل الفردية أو الجماعية<sup>(٨٦)</sup>.

ومنح الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة حق الاعتراض على ما تضمنته اللائحة الداخلية من أحكام مخالفة للنظام العام أو إذا تضمنت مزايا أقل من المقررة في قانون العمل<sup>(٨٧)</sup>.

أيضاً أشار المشرع إلى سريان أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ على العاملين بالمشروعات التي تمارس نشاطها في المناطق الحرة، وكذا قانون التأمين على أصحاب الأعمال ومن في حكمهم الصادر بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٧٦<sup>(٨٨)</sup>.

وألزم الشركات بتقديم بيان بعدد العاملين ووظائفهم وجنسياتهم ومجموع أجورهم وغير ذلك من بيانات تحدها اللائحة التنفيذية لهذا القانون<sup>(٨٩)</sup>.

وحرصاً من المشرع في مراعاة مصلحة المشروعات الاستثمارية ذات الأهمية الخاصة ، حتى تستطيع الاستمرار في المنافسة العالمية وإتاحة الفرصة للعاملة الوطنية المتواجدة معها لاكتساب الخبرات ، بما يحقق الفائدة العملية وتحقيقه أعلى درجات الإنتاج<sup>(٩٠)</sup>.

أجازت المادة ٨ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ للمشروع الاستثماري استخدام عاملين أجانب في حدود نسبة (١٠٪) من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، وتجوز زيادة هذه النسبة إلى ما لا يزيد على (٢٠٪) من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، وذلك في حالة عدم إمكانية استخدام عماله

(٨٦) المادة ٤٥ / ٣ من قانون الاستثمار

(٨٧) المادة ٤٥ / ٤ من قانون الاستثمار

(٨٨) المادة ٤٥ / ٥ من قانون الاستثمار

(٨٩) المادة ٧٩ / ٣ من قانون الاستثمار

(٩٠) د.أبو بكر عبدالعزيز مصطفى دور تشريع الاستثمار في حماية الاستثمارات المحلية والاجنبية المباشرة ، مجلة البحث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية

العدد الثاني ٢٠١٨ ، ص ٦٧

وطنية تملك المؤهلات الازمة، وذلك وفقاً للضوابط والقواعد التي تبينها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

وبناءً على ذلك فإن جواز زيادة نسبة (%) ١٠ من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، إلى ما لا يزيد على (%) ٢٠ من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، في حالة عدم إمكانية استخدام عمالة وطنية تملك المؤهلات الازمة ؛ يكون الالتزام بالشروط الموضوعية والقواعد والإجراءات التنفيذية المقررة لمنع التراخيص بالاستعانة بالعمالة الأجنبية ، والتي تحدها وزارة القوى العاملة والهجرة ، تنفيذاً لأحكام قانون الاستثمار<sup>(٩١)</sup>.

وإمعاناً من المشرع في مراعاة مصلحة المشروع الاستثماري وتحقيقه أعلى درجات الإنتاج ، فقد أجاز في بعض المشروعات الإستراتيجية ذات الأهمية الخاصة التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى الاستثناء من النسب المشار إليها بشرط مراعاة تدريب العمالة الوطنية.

أجازت في المادة ٢/٨ من قانون الاستثمار لبعض المشروعات الإستراتيجية ذات الأهمية الخاصة التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى الاستثناء من النسب المحددة سلفاً بشرط مراعاة تدريب العمالة الوطنية.

وخيراً فعل المشرع باشتراطه تدريب العمالة الوطنية عند إجازة استخدام المشروع الاستثماري عند إجازة استخدام المشروع الاستثماري تفوق النسب المحددة سلفاً ، حيث يؤدي هذا التدريب إلى فائدة عملية وتقنية تفيد المشروعات المستقبلية للبلاد<sup>(٩٢)</sup>.

ويلاحظ أن تدريب العمالة المحلية التي تناح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية ، واكتسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات المحلية عندما يلتحقون بالعمل بها. ويؤخذ على ذلك أنه في بعض الحالات لا يؤدي الاستثمار الأجنبي

(٩١) المرجع السابق ، ص ٦٧

(٩٢) د. سميرة القليobi . مرجع سابق ، ص ٣١ .

وبمفهوم آخر فإن من مزايا الاستثمار بالنسبة للبلد المضيف هي بيساهم في تدريب العاملين وتأهيلهم على اكتساب مهارات في إدارة مشروعات الأعمال الجديدة وتشغيلها وبالتالي تنمية رأس المال البشري وخلق فرص العمل والمساهمة في الحد من البطالة .

د. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح . مرجع سابق ، ص ٥

المباشر إلى دور ملحوظ في مجال اكتساب العمالة المحلية المهارات التكنولوجية الحديثة ، بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال<sup>(٩٣)</sup> .

وتأكيداً على دعم الدولة للعمل والاستثمار نصت المادة ١٣ بند ٣ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ : " مع عدم الإخلال بالحوافز والمزايا والإعفاءات المنصوص عليها في هذا الفصل، يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح حواجز إضافية للمشروعات المنصوص عليها في المادة (١١) من هذا القانون وذلك على النحو الآتي: تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفنى للعاملين " .

مما سبق يتضح أن عنصر العمل من العوامل التي تؤثر على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية . على سبيل المثال ، تتلقى بنغلاديش كمية كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر التي لعبت دوراً مهماً في نموها السريع على مر السنين، على الرغم من أنها دولة ذات فساد مرتفع ، ونظمها القانوني " قوانين الاستثمار " والمالي لا يمكن التنبؤ به في بعض الأحيان ويحتمل أن يكون غير مستقر، لكن بنغلاديش لديها قوة عاملة ماهرة غير مكلفة وسوق محلية كبيرة<sup>(٩٤)</sup> .

وهو ما يترجم – بمفهوم المخالفة - إن ضعف بيئة أداء الأعمال كان وراءه جملة أسباب منها ضعف مؤشرات التنمية البشرية<sup>(٩٥)</sup> .

وعلي ضوء ذلك ، لا بد من أن يكون هناك معيار للعمالة ويكون له الأولوية خاصة في ظل ظروف الاقتصاد المصري الذي يعاني من مشكلة البطالة. ويمكن أن ينص هذا المعيار على ضرورة التزام المشروع الأجنبي بتوظيف حجم معين من العمالة الوطنية، على أن تحل العمالة الوطنية تدريجياً محل العمالة الأجنبية طالما كانت العمالة الوطنية تتمتع بنفس الكفاءات والمهارات التي تتمتع بها العمالة الأجنبية، وهذا المعيار لا يفيد فقط في زيادة التوظيف

---

(٩٣) د. يوسف عبد العزيز محمود . مرجع سابق . ص ٤

Rodney Schmidt et Roy Culpeper , op. cit , p13(٩٤)

(٩٥) د. حسن كريم حمزة ، مرجع سابق ، ص ٢١

والحد من مشكلة البطالة ولكن يفيد أيضا في الحد من النفقات الباهظة التي تتفق في صورة مرتبات باهظة بالعملة الصعبة للعاملة الأجنبية<sup>(٩٦)</sup>. وعلى ضوء ما سبق ، نأمل من المشرع المصري إدراج الوزير المكلف بالعمل ضمن التشكيل الأساسي للمجلس الأعلى للاستثمار و ذلك لوجود علاقة بين مجال الاستثمار وقطاع العمل، حيث أنه كل مشروع استثماري يتولد عنه مناصب شغل و خاصة وأن سياسة الدولة ترتكز على الوصول إلى تحقيق هدفين اساسيين و هما تحقيق النمو الاقتصادي و القضاء على البطالة<sup>(٩٧)</sup>.

---

(٩٦) د. صلاح زين الدين. مرجع سابق ، ص ٢٠.

(٩٧) د نفيسة عسالي. مرجع سابق ، ص ٣٢ .

### المطلب الثالث

#### إغفال تمثيل الحملات العامة

حتى يؤدى المجلس الأعلى للاستثمار دوره ويكون أكثر فعالية فى تشجيع أكثر للاستثمارات الأجنبية ، أن يرد فى تشكيله رئيس الهيئة الوطنية للإعلام ، وذلك لوجود علاقة قوية بين الإعلام والاستثمار، وقدرة الإعلام على خلق البيئة الاستثمارية الجاذبة<sup>(٩٨)</sup>.

خاصة وأن الهيئة الوطنية للإعلام تقوم باقتراح موضوعات الحملات الإعلامية العامة التي تستهدف تحقيق مصلحة عامة وتوزيع مهامها على كل مؤسسة طبقاً لشخصها<sup>(٩٩)</sup>.

وفي ذلك تنص المادة (١٩/٥) من القانون رقم ١٧٨ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون الهيئة الوطنية للإعلام ، علي أن : " تختص الهيئة الوطنية للإعلام باقتراح موضوعات الحملات الإعلامية العامة التي تستهدف تحقيق مصلحة عامة وتوزيع مهامها على كل مؤسسة طبقاً لشخصها "<sup>(١٠٠)</sup>.

وتقوم الحملات الإعلامية بدور رئيسي في المشاركة في التنمية المجتمعية وغرس مشاعر الاعتزاز بين الجمهور ، وإحساسه بالحاجة إلى التنمية و إسهامه فيها بفاعلية وإيجابية . وذلك انطلاقاً من المسؤولية المجتمعية ، وما تتطلبه الأخيرة من وسائل الإعلام من القيام حملات التوعية التي تستهدف الترويج لبرامج التأهيل والتدريب مثل برامج ريادة الأعمال<sup>(١٠١)</sup>.

ولعل أبرز مثال على ذلك : ما قامت به أجهزة الإعلام المصرية من إرشاد المواطن إلى ضرورة غزو الصحراء واستصلاح الأرضى ، وهذا الدور الرئيسي للإعلام ، أثمر ثماره في السنوات الأخيرة وخاصة عند البدء في حجز أراضي مشروع توشكى<sup>(١٠٢)</sup>.

(٩٨) المادة (١/٧١) من القانون رقم ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ ، بإصدار قانون تنظيم الصحافة والإعلام.

(٩٩) المادة (١٩/٥) قانون رقم ١٧٨ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون الهيئة الوطنية للإعلام.

(١٠٠) القانون رقم ١٧٨ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون الهيئة الوطنية للإعلام ، والمنشور في الجريدة الرسمية - العدد ٣٤ مكرر (ج) في ٢٧ أغسطس سنة ٢٠١٨.

(١٠١) مادة (٢) بند ٢ – هـ اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار .

(١٠٢) د. شاكر إبراهيم مرجع سابق ، ص ١٧٧

## الفصل الثاني

### اختصاصات المجلس الأعلى للاستثمار ونتائج أعماله

#### تمهيد وتقسيم :

طبقاً للأصل العام أنه لا اختصاص إلا بناء على نص ، وبناء على ذلك ، فقد تحددت اختصاصات المجلس الأعلى للاستثمار وفقاً للقرار رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ ، ووفقاً لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ .

وقد حددت المادة ٦٨ من قانون الاستثمار في الفصل الأول والمعنون "المجلس الأعلى للاستثمار" اختصاصاته على أنه : " ينشأ مجلس أعلى للاستثمار برئاسة رئيس الجمهورية، يختص فضلاً عما هو مقرر له في هذا القانون بالآتي: اتخاذ كل ما يلزم لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار والتوجيه بما يتطلبه ذلك. وضع الإطار العام للإصلاح التشريعي والإداري لبيئة الاستثمار. إقرار السياسات والخطة الاستثمارية التي تحدد أولويات مشروعات الاستثمار المستهدفة، بما يتفق مع السياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونظم الاستثمار المطبقة. متابعة تنفيذ أجهزة الدولة للخطط والبرامج المتعلقة بالاستثمار، وتطور العمل بالمشروعات الاقتصادية الكبرى، و موقف مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص. متابعة تحديث الخريطة الاستثمارية وتنفيذها على مستوى القطاعات المتخصصة والمناطق الجغرافية المختلفة، في إطار خطة التنمية الاقتصادية للدولة. استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة في كل قطاع وبحث محاور المشاكل المتعلقة بها. متابعة تطور تصنيف مصر وترتيبها في التقارير والمؤشرات الدولية الخاصة بالاستثمار. متابعة آليات تسويةمنازعات الاستثمار و موقف قضايا التحكيم الدولي. دراسة ووضع حلول لمعوقات الاستثمار وإزالة عقبات تنفيذ أحكام هذا القانون. تفعيل المسؤولية التضامنية لجميع الوزارات والهيئات العامة والأجهزة الحكومية المختصة بالاستثمار، وتحقيق التنا格م في أدائها . حل الخلافات والتشابكات التي قد تثور بين أجهزة الدولة في مجال الاستثمار " <sup>(١٠٣)</sup> .

(١٠٣) وحددت المادة الثالثة من قرار رئيس الجمهورية رقم ٦ لسنة ١٩٧٩ بتاريخ ٢٥/١/١٩٧٩ اختصاصات المجلس يختص المجلس الأعلى للاستثمار بالعمل علي تنفيذ سياسة الاصلاح الاقتصادي وبحث الموضوعات الخاصة بالاستثمار العام والخاص وله أن يتخذ ما يراه من قرارات واقتراحات لتحقيق ما يتصل بهذه الاغراض ، وله علي الأخضر ما يلي :

يتضح مما سبق أن اختصاصات المجلس الأعلى للاستثمار تعد اختصاصات عامة وشاملة كل أوجه النشاط الاستثماري ومتابعته والاطمئنان على سلامته ، وضمانات تنفيذ وتفعيل أحكام قانون الاستثمار ، والتنسيق بين الوزارات والأجهزة بالدولة للوصول إلى أعلى درجات التجانس وعلى أعلى سبل ووسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>(١٠٤)</sup> .

وبناءً على ما سبق ، سيتم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين :

**المبحث الأول : اختصاصات المجلس الأعلى للاستثمار**

**المبحث الثاني : نتائج أعمال المجلس الأعلى للاستثمار**

- ١- وضع السياسة العامة التي تسير عليها الجهات المنوط بها تنفيذ أعمال تدخل في نطاق سياسة الانفتاح الاقتصادي أو الموافقة على هذه الاعمال ومتابعة تنفيذها .
- ٢- وضع الحلول واقتراح التشريعات والإجراءات الازمة لدفع عجلة الانفتاح الاقتصادي والتنمية العامة والخاصة بأفضل الطرق وأسرعها ، وإصدار القرارات والتوجيهات التي تساعد على سرعة استخدام الإمكانيات المتاحة
- ٣- البت فيما يعرض الجهات القائمة على تنفيذ المشروعات الاستثمارية ات وإزالة المعوقات التي تعترضها .
- ٤- تحديد أولويات الاستثمار العام والخاص المصري وبحث أفضل السبل لاستخدام العمكانيات المتاحة وإصدار القرارات الازمة لحل الخلافات التي تنشأ عند تنفيذ الاستثمارات
- ٥- العمل على الاستفادة من القروض الأجنبية بأفضل الطرق وأسرعها .
- ٦- مباشرة الاختصاصات المقررة لمجلس الوزراء بمقتضى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤

(١٠٤) د. سمحة القليوبي . مرجع سابق ، ص ١٧٠

## المبحث الأول

### اختصاصات المجلس الأعلى للاستثمار

تمهيد وتقسيم :

استقرت الأديبيات الحديثة للتنمية الاقتصادية على أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور إيجابي في التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وذلك لسد فجوة المدخرات والاستثمار وفجوة التجارة الخارجية. وقد أدرك صانعو السياسة الاقتصادية في مصر مدى أهمية وضرورة تحسين مناخ الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وذلك من أجل النهوض بالاقتصاد المصري في ظروف اقتصادية وجيوبوليتية معقدة<sup>(١٠٥)</sup>.

ويتطلب ذلك تدخلًا حكوميًّا يهدف إلى توفير البيئة الاقتصادية المستقرة وتهيئة البنية التشريعية المشجعة على الاستثمار، ويتحقق ذلك من خلال التأثير على المؤسسات التي تشرف عليها الحكومة، بمعنى إقامة مؤسسات تضمن احترام المنافسة وتعمل على تحسين المناخ الاستثماري ، ويتمثل دور هذه المؤسسات في تحقيق الإطار التنظيمي المناسب للاستثمار<sup>(١٠٦)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك ، ترجمة هذا التدخل بخطوات فعلية ، بمعنى توفير الإرادة على أعلى المستويات السياسية والتشريعية والتنفيذية ؛ يعتبر توفر هذه الإرادة العامل الأساسي لنجاح هذه السياسات بشرط أن تترجم هذه الإرادة إلى خطوات تشريعية وتنفيذية تمهدًا لزيادة التدفق من الاستثمار الأجنبي . فعلى المستوى التشريعي يجب وضع القوانين الملائمة لمثل هذا التدفق ، لما لها من دور في توفير الأمان والضمان للمستثمر الأجنبي بأن استثماراته تتمنى بحماية تكفلها قوانين وضعتها السلطات التشريعية وليس مجرد تدابير يمكن أن تتغير في أي وقت، كما أن هذه القوانين تدل على تمسك الدولة على أعلى مستوياتها بتنفيذ سياسات واضحة لجذب الاستثمار الأجنبي . وعلى المستوى التنفيذي يجب على الدولة أن تكفل تحويل هذه التشريعات إلى إجراءات تنفيذية تسهل وتحمي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، وينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومتقررة ، وأن توفر الشفافية الالزامية التي تشجع المستثمر الأجنبي ، كما يجب عليها إقرار وتنفيذ سياسة اقتصادية كافية مستقرة

(١٠٥) د. صلاح زين الدين. مرجع سابق ، ص ٣

(١٠٦) د. ناجي حسين . تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر . مجلة العلوم الإنسانية ، ع ٣١: جامعة منتوري قسنطينة ، ٢٠٠٩ . ص ٣٠ : ٣١.

بحيث يتم السيطرة على مستوى التضخم مع استقرار سعر الصرف بعد أن يتم تحريره ، بحيث يعكس القدرة الشرائية للعملة المحلية . وبؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر ، وهو الأمر الذي يساهم في دعم تدفق هذا الاستثمار<sup>(١٠٧)</sup> .

ويتحقق ذلك بوجود المجلس الأعلى للاستثمار ، وما يقوم به من اختصاصات عديدة ، نجملها علي النحو التالي :

**المطلب الأول : اختصاصات المجلس بتهيئة مناخ الاستثمار**

**المطلب الثاني : اختصاصات المجلس بشأن السياسات والخطط**

---

(١٠٧) د. يوسف عبد العزيز محمود . مرجع سابق . ص ٢٣

## المطلب الأول

### اختصاصات المجلس بتهيئة مناخ الاستثمار

يتصف المناخ العالمي بالمنافسة الشديدة لجذب هذه الاستثمارات وأن عملية الحكم والتقييم الخاص بمناخ الاستثمار لا يمكن أن يتم من خلال مقارنة حالة مناخ الاستثمار الحالية بما كانت عليه في السنوات الماضية في ذات الدولة وذلك لأن عملية تقييم مناخ الاستثمار يجب أن تتم بالمقارنة مع الدول الأخرى التي تتنافس على جذب الاستثمارات وتقديم مزيد من الحوافز والتسهيلات<sup>(١٠٨)</sup>

و باعتبار أن المناخ الاستثماري بمثابة نتاج تفاعل العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والتي تؤثر على ثقة المستثمر وتعمل على تشجيعه وتحفيزه إلى استثمار أمواله في دولة ما دون الأخرى ؛ فقد أولى المشرع المصري لذلك اهتماماً حيث أسدل المجلس الأعلى للاستثمار العديد من الاختصاصات ، ، أغلبها العمل علي تهيئة مناخ الاستثمار من كل زواياه.

وفي ذلك تتضمن المادة ٦٨ من قانون الاستثمار : " يختص المجلس الأعلى للاستثمار اتخاذ كل ما يلزم لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار والتوجيه بما يتطلبه ذلك . وضع الإطار العام للإصلاح التشريعي والإداري لبيئة الاستثمار. دراسة وضع حلول لمعوقات الاستثمار وإزالة عقبات تنفيذ أحكام هذا القانون. متابعة آليات تسوية منازعات الاستثمار و موقف قضایا التحكيم الدولي " <>>> ، وذلك على النحو التالي:

#### أولاً: اتخاذ كل ما يلزم لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار

لا شك إن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في أي بلد هو صورة وانعكاس لبيئة ومناخ الاستثمار المهيأة في هذا البلد؛ حيث ينزايد حجم ومستوى هذا الاستثمار في الواقع التي تتمتع ببيئة استثمارية جذابة، وينخفض حجمه ومستواه في تلك الواقع الأقل تهيئه .

وعليه ، يقصد بمناخ الاستثمار : " مجموعة السياسات والمؤشرات والأوضاع والأدوات التي تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية فهو

(١٠٨) د. هبة الله محمد محمد إبراهيم المرزوقي . مرجع سابق، ص ١٠

عكس سبيل المثال الاستفادة من تجارب الدول ذات معدل أعلى في جذب الاستثمار ، كتجربة دولة ماليزيا في تحسين مناخ الاستثمار .

مجموعة من المكونات والمعوقات والأدوات والمؤشرات التي تشير في مجموعها إذا ما كان هناك تشجيع وجذب وتحفيز للاستثمار أم لا" <sup>(١٠٩)</sup>.

وفي هذا المجال يتبعن على السلطات الحكومية الوصية إجراء عملية تقييم بشكل دوري ومستمر لأثار السياسات المتخذة على تطور المناخ الاستثماري لتحديد مدى تطابقها مع معايير الممارسة الجيدة وال المتعلقة بالمعاملة المنصفة لكل المستثمرين وتطهير المحيط الاقتصادي وهذا باعتماد الحكم الراشد في إدارة الاقتصاد الوطني واعتماد الشفافية ضمن كافة القطاعات، بالإضافة إلى الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها تتميز بأكثر شفافية ووضوح وملمة بكل الجوانب التي تخص الاستثمار بالشكل الذي ينسجم مع تشجيع النشاط الاستثماري <sup>(١١٠)</sup>. وفي ذلك تتضمن المادة ٦٨ من قانون الاستثمار يختص المجلس الأعلى للاستثمار بـ "اتخاذ كل ما يلزم لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار والتوجيه بما يتطلبه ذلك".

و فى مصر هناك توجهات حكومية لتحسين مناخ الاستثمار و تشجيع اقبال الاستثمارات الأجنبية، ولأجل ذلك تبذل جهود مخلصة لترتيب البنية الاقتصادية وتحسين بيئه الأعمال، واتخاذ خطوات جادة وحاسمة لتحسين المؤشرات الاقتصادية من رفع لمعدلات النمو والاستثمار الأجنبي المباشر وتخفيف عجز الموازنة ومعدلات الفقر والبطالة والتضخم عن طريق اتباع استراتيجية تنمية مستدامة <sup>(١١١)</sup>.

وقد ألزم المشرع جميع أجهزة الدولة المختصة أن تعمل علي جذب وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية <sup>(١١٢)</sup> ، وعليه يجب العمل من طرف الحكومات لجعل العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية أكثر تحفيزاً . وهنا تكمن المنافسة بين الدول في جعل المناخ الاستثماري محفزاً وذلك بالتركيز على العوامل المحفزة وأهميتها بالنسبة للمستثمر الأجنبي وحتى المحلي ؛ ويكون ذلك من خلال تحسين موقع الدولة المضيفة في المؤشرات الدولية التي تعنى بالاستثمار المباشر . وذلك لما ثبته بعض الدراسات أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب الدول في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من

(١٠٩) د. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح . مرجع سابق ، ص ٦

(١١٠) د. شوقي جباري . تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كحتمية للاندماج في الاقتصاد العالمي . مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ع ٤٩٤ ، ٢٠١٥ ، ص ١٨.

(١١١) د. صلاح زين الدين. مرجع سابق ، ص ٣

(١١٢) المادة (٢/٢) من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

استثمار أجنبي . حتى وإن لم تصل درجة الدقة الكاملة ؛ فإنها حتما تعد من محسنات القرار ؛ أى من الأدوات التى تركى القرار وترجمه ؛ وبذلك فهى لابد أن تدخل فى حسابات رجال الأعمال وصانعى القرار ؛ للافادة من مدلولاتها التأشيرية الهامة<sup>(١٣)</sup>.

**ثانياً: وضع الإطار العام للإصلاح التشريعى والإداري لبيئة الاستثمار**  
منذ بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤ اتجه الاهتمام إلى وضع إطار تنظيمي وتشريعى مناسب يجري تطويره لخلق بيئة استثمارية مواطنة لجذب رؤوس الأموال، وتحفيز أنشطة القطاع الخاص من خلال الاعتماد المتزايد على آليات السوق، والتخلص من الكثير من القيود والإجراءات الإدارية والمؤسسية المتعلقة بالاستثمار عموما، والتي تحد من نطاق وفعالية القطاع الخاص. وفي سبيل تحقيق ذلك صدرت مجموعة من القوانين، واتخذت العديد من الإجراءات التي تستهدف إفتاح مجال أوسع للنشاط الخاص الوطنى والأجنبى لكي يؤدي دوره كقطاع رائد أو محرك رئيسي لعملية التنمية سواء في مجال نمو الناتج القومى، أو خلق فرص العمل الجديدة، أو رفع القدرات التصديرية للاقتصاد القومى<sup>(١٤)</sup>.

و في ظل تعاظم حدة المنافسة الدولية على جذب الاستثمارات الخاصة فإن تهيئة الإطار القانوني المناسب للاستثمار تعد أحد العناصر الهامة لتحسين بيئة الاستثمار، واستقرار المعاملات، ورفع درجة الثقة في جدارة النظام

---

(١٣) د. مصطفى أحمد حامد رضوان . مرجع سابق ، ص ١٣

يتطلب تحسين مناخ الاستثمار استقرار السياسة الاقتصادية الكلية ، بما في ذلك استقرار السياسة المالية والنقدية والتحكم في التضخم . كما أن خلق فرص للاستثمار يؤدي إلى دعم جهود الدولة في نجاح سياستها لجذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

د. يوسف عبد العزيز محمود . مرجع سابق . ص ٢٥

و حسب الدول المستقبلة لتدفقات الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٣ و ٢٠١٧ : "تصدرت مصر قائمة الدول العربية باستحواذها على مشاريع بقيمة 86.9 مليار دولار وبحصة 25.9 % من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة ثالتها السعودية بقيمة 32.2 دولار وبنسبة 9.6% من الإجمالي . راجع : مناخ الاستثمار فى الدول العربية " مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ، لعام ٢٠١٨ ، ص ٦ : ٧

(١٤) د. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح . مرجع سابق ، ص ١

الاقتصادي ككل، وهذه كلها تمثل شروطاً جوهرياً لاستقطاب الاستثمارات الخاصة<sup>(١١٥)</sup>.

يعني أن وجود الإطار القانوني الملائم يساهم في إرساء الأسس التشريعية والقانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي والحركة الاستثمارية بصفة خاصة بشكل ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة في شتى الميادين والقطاعات الاقتصادية<sup>(١١٦)</sup>. ولكي يكون الإطار التشريعي جاذباً لابد من وجود قانون للاستثمار خالي من الغموض ويتميز بالاستقرار والشفافية، وأن يكفل هذا القانون حواجز وإعفاءات جمركية وضرورية للمستثمر؛ حيث من شأن عدم استقرار التشريعات والقوانين المحدثة للاستثمار والمنظمة له، أن تبطئ عزيمة المستثمرين وتتشل المبادرات لديهم<sup>(١١٧)</sup> ، وأن يكون متوافقاً مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية المستثمر<sup>(١١٨)</sup>.

وفقاً لنص المادة ٢/٦٨ من قانون الاستثمار يختص المجلس الأعلى للاستثمار وضع الإطار العام للإصلاح التشريعي والإداري لبيئة الاستثمار.

وحسنا فعل المشرع المصري إذ يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار المباشر ؛ فبقدر ما يكون محكماً ومنظماً وغير معقد يكون محفزاً للمستثمر) الأجنبي- الوطني (.

كما نصت المادة ٤ / ٤ من قانون الاستثمار : ولا يجوز لأي جهة إدارية إصدار قرارات تنظيمية عامة تضيق أعباء مالية أو إجرائية، تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات تخضع لأحكام هذا القانون أو فرض رسوم أو مقابل خدمات عليها أو تعديلها، إلا بعدأخذ رأي مجلس إدارة الهيئة وموافقة كل من مجلس الوزراء والمجلس الأعلى " .

والمقصود بذلك عدم جواز إصدار تشريعات تنقل ملكية المشروعات من أصحابها إلى الدولة . وهذه الضمانة تحرص الدول الراغبة في جذب الاستثمار إليها ، إلى إيضاحها في نصوص حاسمة حيث تمثل أهم ضمانات

(١١٥) د. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح . مرجع سابق ، ص ١

(١١٦) د. صلاح زين الدين . مرجع سابق ، ص ١٧

(١١٧) د. شوقي جباري . مرجع سابق ، ص ١٨

(١١٨) د. مصطفى أحمد حامد رضوان . مرجع سابق ، ص ٧

لإستمرار المشروعات الاستثمارية بل أهم الضمانات للدخول في استثمارات  
لدى الدولة المضيفة<sup>(١١٩)</sup>

لذلك تحرص بعض الدول - في تشريعاتها الاستثمارية - على طمأنة المستثمر بتعهداتها بتنبيت نظامها القانوني ، بحيث لا يسري على المشروع الاستثماري إلا القانون الذي كان مطبقاً مع استبعاد التعديلات اللاحقة التي تطرأ عليه في المستقبل وتؤدي إلى الانقصاص من الضمانات والمزايا والإعفاءات المنوحة للمستثمر الأجنبي وقت إبرام عقد الاستثمار أو منح إجازة الاستثمار ، مما تتيح للمستثمر العمل وفق أرضية قانونية معروفة مسبقاً ، لأن التغيرات الفجائية في التشريع الخاص بالاستثمار قد تضييع على المستثمر فرص تحقيق الربح<sup>(١٢٠)</sup>.

حيث يعد ذلك أهم التزام تلتزم به الدولة هو عدم تعديل او تغيير قانونها او الغاء القانون المنظم للعلاقة التعاقدية بينها وبين المستثمر وهذه الشروط تضعها الدولة التي ستستضيف المشروع الاستثماري كطرف في العقد او اتفاق دولي مع شخص اجنبي بمقتضاه تتتعهد الدولة في مواجهة هذا الاخير بالتعهد بان لا تقوم بأي تعديل لقانونها الواجب التطبيق على عقد او اتفاق المبرم بينها وبين المستثمر الاجنبي يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار المباشر ؛ فبقدر ما يكون محكماً ومنظماً وغير معقد يكون محفزاً للمستثمر) الأجنبي- الوطني<sup>(١٢١)</sup>.

ويعد هذا الحظر ضمانة كبيرة للمستثمر حيث يهدف المستثمر لتنبيت تكاليف دراسة جدوى المشروع ومصاريف تشغيله دون المفاجآت أثناء الإعداد أو تشغيل المشروع بإصدار قرارات تصيف أعباء مالية لم تكن في الحسبان مما يؤثر سلباً على أرباح المشروع . كذلك أي إجراء إداري مثل

(١١٩) د. سمحة القليبي. مرجع سابق ، ص ٢٣

(١٢٠) د. حازم صلاح الدين عبدالله . الضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر ضد المخاطر غير التجارية في الوطن العربي . مجلة كلية الحقوق - جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي - العدد ٣ المجلد ٤١ سبتمبر ٢٠١٧ ، ص ٢٣٢ .

(١٢١) د. مصطفى أحمد حامد رضوان . مرجع سابق ، ص ٧

اشترط موافقة جهة ما أو عدة جهات لم تكن مطلوبة عند بداية الاستثمار<sup>(١٢٢)</sup>

وتتجدر الإشارة أن اشتراط أخذ موافقة المجلس الأعلى للاستثمار باعتبار الأخير أعلى الجهات المتعلقة بالاستثمار. عند اتخاذ أي قرار يضيف أعباء مالية أو إجرائية يمثل ضماناً كبيراً وهاماً للمستثمرين ، خاصة وأن من أهم اختصاصات المجلس الأعلى للاستثمار ، وضع الإطار العام للإصلاح التشريعي والإداري ، وإزالة عقبات تنفيذ أحكام قانون الاستثمار.

ويلاحظ أن هذا الاختصاص مستحدث وفي ذلك تشير الجمعية العمومية للفتوى والتشريع على أنه : " بيد أن المشرع لم يعط لهيئة الاستثمار أو المجلس الأعلى للاستثمار اختصاصاً أياً ما كان نوعه في التدخل في العقود التي تبرمها المشروعات المرخص لها بالعمل وفقاً لأحكام القانون المذكور مع الغير، سواء بالتعديل أو الإلغاء ذلك لأن الهيئة تستنفذ سلطتها بالموافقة على المشروع الاستثماري ولا سلطان لها على العقود التي تبرم تنفيذاً لهذه الموافقة إذ أنها تعد طرفاً أجنبياً عنها"<sup>(١٢٣)</sup>.

وتبدو أهمية اشتراط موافقة المجلس الأعلى للاستثمار ، في أن مشكلة تعدد التشريعات والقوانين وعدم استقرار السياسات تحمل أهمية خاصة لاسيما في الفترة الأخيرة بسبب تعدد القوانين والقرارات الاقتصادية وتضاربها إن كثرة القوانين وسرعة تغيرها وتضارب بعض القرارات الاقتصادية المتعلقة بالاستثمار والتراجع في بعضها يخلق مناخاً غير مستقر وغير محفز للاستثمار ويؤثر بالسلب على أوضاع المستثمرين المالية وعلى قدرتهم على وضع خطط مستقبلية للمشاريع وقد ثقفهم في الاقتصاد المصري ، لاسيما وأن بعض هذه القرارات يتم إصدارها بصورة مفاجئة مثل القرار الشهير برقم ٦٥٠ الخاص بتوريد حصيلة شركات السياحة والتصدير من النقد الأجنبي للبنوك ، وكذلك قرار تغطية الاعتمادات المستندية في الوقت الذي يبني فيه المستثمر قراراته ومشروعاته على توقعات يفترض فيها الإلمام بالقرارات المتوقع صدورها ، فالمفترض وجود إستراتيجية واضحة بعيدة المدى ومعلنة حتى يستطيع المستثمر اتخاذ قراراته الاستثمارية على أساس سليم ، ولكن

(١٢٢) د. سمحة القليوبي . مرجع سابق ، ص ٢٦ : ٢٧ .

(١٢٣) لفتوى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨١ بتاريخ فتوى : ٤/٠٣/١٩٨١ و تاريخ جلسه : ٤/٠٢/١٩٨١

المتتبع للقرارات المتعلقة بالاستثمار يجد أنه خلال الـ ٢٥ عاماً الأخيرة شرعت مصر في تنمية الاستثمار من خلال تعديل بعض التشريعات<sup>(١٢٤)</sup>.

### ثالثاً: دراسة ووضع حلول لمعوقات الاستثمار

يتأثر المستثمر كثيراً بالإجراءات المتعددة، فهو يدخل عند قدومه للبلد المضييف بمنظومة من العلاقات المشابكة مع الدوائر والأجهزة الحكومية، فالقوانين والتشريعات واللوائح المنظمة لا تكفي وحدها لتحفيز الاستثمار دون وضعها قيد التنفيذ الفعلي ودون عوائق، فلا بد أن تتمتع الجهات المنظمة والمشرفة على الاستثمار بانضباط مهني وينتعمال بنزاهة وشرف مع المستثمرين فالموظف الحكومي لازال يعيش على تقاليد عمل في مجملها تقليدية وسلبية، وكل ذلك يتعارض مع التنمية التي تتطلب سلوك منظم وواعي وجاد اتجاهها<sup>(١٢٥)</sup>.

وعلى ضوء ذلك حظي تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار بمختلف أجهزة الدولة. إذ أنه كلما وجدت تلك الهيئات والجهات الحكومية وتمتعت بسلسة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود التعقيبات والمعوقات الإدارية، وتكون كفيلة بتلبية احتياجات المستثمر كلما كان المناخ جاذباً للاستثمار وعلى العكس في حالة وجود الفساد والبيروقراطية والتخلف المصري وغيرها<sup>(١٢٦)</sup>.

كما نصت المادة ٦٨ من قانون الاستثمار يختص المجلس الأعلى للاستثمار دراسة ووضع حلول لمعوقات الاستثمار.

ويلاحظ أن هذا الاختصاص المنوط بالمجلس الأعلى للاستثمار في دراسة ووضع حلول لمعوقات الاستثمار ليس بحديث النشأة ، حيث نصت المادة الثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٧ على أن : " يختص المجلس الأعلى للاستثمار بالعمل على تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادي وله أن يتخذ ما يراه من قرارات وrecommendations واقتراحات لتحقيق هذا الغرض، وله على

(١٢٤) هبة الله محمود محمد إبراهيم المرزوقي . مرجع سابق ، ص ١٠

وتقريراً عن ذلك ينماشي اشتراط موافقة المجلس الأعلى للاستثمار مع مبدأ سيادة الدولة ، فالدولة متمسكة بسيادتها وقوتها وحريتها في تعديل وتغيير قوانينها فيما يتنااسب مع مصالحها وهي مسألة يوفرها القانون الدولة وتعد من النطاق المحفوظ لها.

راجع : د. فاطمة رحيم شعلان. دور شرط الثبات التشريعي في عقد الاستثمار الاجنبي .

جامعة القادسية كلية القانون العراق ، ٢٠١٧ ، ص ٢

(١٢٥) د. حسن كريم حمزة . مرجع سابق ، ص ٢٢

(١٢٦) د. حسن كريم حمزة ، مرجع سابق ، ص ٦

الأخص ما يلي....(ج) البٰت فيما يعترض الجهات القائمة على تنفيذ المشروعات الاستثمارية من عقبات وإزالة المعوقات التي تعترضها " .

وتشير الجمعية العمومية للفتوى والتشريع : " أن المشرع أختص هيئة الاستثمار بالموافقة على الطلبات المقدمة من المستثمرين لإقامة مشروعات استثمارية، ولها أن تنشئ مناطق حرة عامة أو خاصة، وجعل من مجلس إدارة الهيئة السلطة العليا المهيمنة على شئون المناطق الحرة، كما أختص المشرع المجلس الأعلى للاستثمار بالتنسيق بين أجهزة الدولة وإصدار التوصيات والقرارات التي تساعد على تذليل مشاكل الاستثمار " <sup>(١٢٦)</sup> .

وعلى ضوء ما سبق فإن المشكلة الأساسية اليوم هي ليست في قانون الاستثمار نفسه، بل في تكوين الهيئة الاستثمارية ومدى الجدية والوضوح في تطبيق عناصرها الرئيسية ولاسيما القانون نفسه <sup>(١٢٨)</sup> .

وتطبيقاً لذلك نصت المادة ٧٨ من قانون الاستثمار رقم ٧٣ لسنة ٢٠١٧ : " يقدم الوزير المختص إلى كل من المجلس الأعلى للاستثمار ومجلس الوزراء الخطة السنوية للهيئة والتقرير المشار إليه، وما يتضمنه من نتائج، في ضوء خطة الهيئة السنوية أو إستراتيجيتها الخمسية وما أجزته في مجال تيسير إجراءات الاستثمار والترويج له وأبرز معوقات الاستثمار، وما تقرره الوزارة المختصة من سياسات وإجراءات وتعديلات تشريعية لتحسين مناخ الاستثمار في الدولة " .

أيضاً نصت المادة الثانية بند ١ قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٨ لسنة ٢٠٢٠ : " تختص اللجنة المشار إليها بالمادة الأولى بال اختصاصات الآتية : العمل على تشجيع الاستثمار وتذليل ما يواجه المستثمرين من عقبات واقتراح الوسائل اللازمة لسرعة إنجاز معاملات المستثمرين والتيسير عليهم " <sup>(١٢٩)</sup> .

ومن القرارات التي صدرت عن المجلس الأعلى للاستثمار في هذا الصدد : " تكليف الأمانة الفنية للمجلس بعقد لقاءات مع مجتمع الأعمال لدراسة جميع

(١٢٧) الفتوى رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨١ بتاريخ فتوى : ١٩٨١/٠٣/٠٤ و تاريخ جلسة : ١٩٨١/٠٢/٠٤

(١٢٨) د. حسن كريم حمزة . مرجع سابق ، ص ٢٠

(١٢٩) المنشور في الجريدة الرسمية – العدد الأول مكرر (ج) في ٦ يناير ٢٠٢٠ المادة الأولى تشكل مجموعة وزارية للاستثمار برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية وتحتاج اللجنة مرة شهرياً على الأقل ولها أن تدعو من تراه لحضور اجتماعاتها كما لها أن تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة

المقترنات إزالة معوقات الاستثمار، على أن تعرض نتائج هذه اللقاءات على المجلس بشكل فوري " .

ومن القرارات التي صدرت عن المجلس الأعلى للاستثمار في هذا الصدد : " تشكييل لجنة دائمة بوزارة الاستثمار لبحث شكاوى المستثمرين ورفع تقرير دوري بشأنها للمجلس الأعلى للاستثمار" .

و تتعدد المعوقات التي تواجه المستثمرين التنظيمية والإجرائية والإدارية كعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي عدم توافر القوى البشرية المدربة عدم توافر مناخ استثمارى ملائم عدم وجود جهة واحدة ترعىصالح المستثمر عدم توافر خرائط استثمارية واضحة كالروتين وبطء فى التنفيذ والتأخير المستمر والمتعذر أحيانا وارتفاع درجة الرسمية في الأداء مما يؤدى إلى ضياع وقت المستثمر والبيروقراطية باعتبارها العدو الأول للاستثمار في مصر، فالتعقيدات الإدارية التي تواجه المستثمر الأجنبي أدت إلى تصنيف مصر ضمن الدول الطاردة للاستثمار وليس الجاذبة له (١٣٠) .

وقد شهدت الأطر التنظيمية والتأسيسية التي تحكم الاستثمار في مصر إصلاحاً شاملأً ومهمأً خلال السنوات الماضية، حيث اتخذت الحكومة خطواتٍ جريئةٍ لخفض البيروقراطية، ولجعل مصر - صاحبة أحد أقدم الاقتصادات في العالم - ضمن أبسط وأسهل البلدان في مجال ممارسة الأعمال (١٣١) .

(١٣٠) د. صلاح زين الدين. مرجع سابق ، ص ١٧ وما بعدها . هبة الله محمود محمد إبراهيم المرزوقي . مرجع سابق ، ص ٦ د. حسن كريم حمزة . مرجع سابق ، ص ٢٢ وفقاً للتقرير " تقدّمت مصر في العام الماضي ٣٤ مكانة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الخاص بالبنك الدولي على إثر جهودها الرامية إلى تسهيل بدء الأعمال التجارية، ومن المتوقع أن يزيد قانون الاستثمار الجديد من تحسين العمليات الإدارية باستخدام خدمة الشباك الواحد الآلية " .

(١٣١) ومن أهم بنود قانون الاستثمار الجديد ما جاء في الفقرة الأولى من المادة ٥٥ ، حيث أوضحت أن الهيئة العامة للاستثمار في مصر سوف تتولى إصدار التراخيص النهائية في مدة لا تتجاوز ١٥ يوماً من تاريخ استصدار كافة التراخيص والموافقات المطلوبة من الجهات المختصة، على أن يكون ذلك من خلال مكاتب الهيئة العامة للاستثمار وفروعها، وذلك بشرط استيفاء المستندات الموضحة في الطلب المنصوص عليه في المادة ٥٤ من هذا القانون، بحيث يتم تقصير مدة إصدار تراخيص الاستثمار والشركات في اسرع وقت ممكن ، وقبل ذلك بينما كان في السابق كان يجب آخذ موافقة أكثر من ٧٥ جهة حكومية وعسكرية قبل بداية مشروع أو شركة ما، وهو ما كان يستغرق ما لا يقل عن ستة أشهر على الأقل قبل بدء المشروع .

وفي ذلك تنص المادة ٥٤ من قانون الاستثمار على العديد من التيسيرات التي من خلالها يمكن للهيئة تحقيق أفضل الوسائل لتقديم الخدمات للمشروعات الاستثمارية ، وهي :

١. تيسير جميع الإجراءات المتعلقة بالجمعيات العامة و مجالس إدارات الشركات والتصديق على محاضرها، بما في ذلك استخدام سبل التكنولوجيا الحديثة، بما لا يجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ تقديمها مستوفاة.
٢. الاستعاضة عن الدفاتر والمستندات بوسائل إلكترونية تتماشى مع التطور التكنولوجي.
٣. تطوير وتوحيد وتبسيط إجراءات زيادة أو تخفيض رأس المال ونظم التقييم المالي، وإجراءات التحقق مما إذا كانت القيم المحددة لها قد قدرت تقديرا صحيحا، وذلك دون الإخلال بالاختصاص المقرر قانونا للهيئة العامة للرقابة المالية.

والواقع أن ما جاء بالمادة ٥٤ من القانون وال مادتين ٣٧ و ٣٨ من اللائحة ، في شأن وخصوص التزام الهيئة والجهات المختصة لأداء الخدمات المشار إليها وتجهيز الأدوات التكنولوجية الحديثة و ميكنة جميع الاتصالات والمستندات الإلكترونية وغيرها ، مما سبق ذكره ، أمر يحمد للمشرع وبه مواكبة للإجراءات المعمول في معظم الدول والاجهزه الحكومية وغير الحكومية ولكن يثور التساؤل عن مدى جزاء عدم الالتزام بهذه الخدمات خاصة الإلكترونية والتكنولوجية وغيرها من الالتزامات التي قد تأخذ وقتا غير قصير ، حيث إن القانون عندما يلزم جهة ما بأعمال محددة عليه الإشارة إلى جزاء عدم الالتزام ومدى اعتبار تقديم الخدمات بغير الطرق المحددة المواد المشار إليها لعدم تعليها فترة طويلة لاستعداد بتشغيلها .ونحن نرى أن ما جاء بالمواد المشار إليها يمثل مناسبة من المشرع للهيئة وجميع الجهات المختصة باتخاذ الخدمات والإجراءات التي حدتها تلك المواد دون مفهوم الالتزام القانوني بمعناه المحدد في التشريعات<sup>(١٣٢)</sup>.

وأحالت الفقرة الأخيرة من المادة ٥٤ من القانون إلى اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بالإجراءات التيسيرية .

ووفقاً المادة ٣٧ اللائحة التنفيذية تلتزم الهيئة بتقديم خدمات بعد التأسيس من خلال شبكات الربط الإلكترونية وغيرها من الوسائل التكنولوجية الازمة

د. صلاح زين الدين. مرجع سابق ، ص ٢١

(١٣٢) د. سمحة القليوبى . مرجع سابق ، ص ١٣٢ : ١٣٣

، وإقامة هذا النظام عبر شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" بطريقة آمنة"

وأضافت المادة ٣٨ من اللائحة التزام الجهات المختصة بإنشاء وتطوير البنية التحتية التكنولوجية ونظم المعلومات وقواعد البيانات الإلكترونية الحالية لديهم لتحقيق التداول والتكامل المعلوماتي الآمن مع النظم الإلكترونية لتقديم خدمات التأسيس وما بعد التأسيس بكافة مراحلها بالهيئة .

تقدمت مصر ٦ مراكز في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عام ٢٠٢٠ الذي يصدره البنك الدولي، ورصد التقرير قيام الحكومة المصرية بالعديد من الإصلاحات لتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات في أربعة مجالات هي (١٣٣):

(١) مؤشر الحصول على الكهرباء، حيث تقدمت مصر نحو ١٩ مركزاً في ظل الإصلاحات الملحوظة التي قامت بها في هذا المؤشر والتي شملت تطوير البنية الأساسية لإنتاج وتوزيع الكهرباء، وهو ما أدى إلى تحسين ترتيب مصر من ٩٦ إلى المركز ٧٧ هذا المؤشر.

(٢) مؤشر حماية صغار المستثمرين، فقد قدمت مصر في نحو ١٥ مركزاً من المركز ٧٢ إلى ٥٧، ويرجع ذلك للتشريعات والقرارات المرتبطة بحمايتهم.

(٣) مؤشر سداد الضرائب، حيث تقدمت مصر ٣ مراكز عن العام الماضي من المركز ١٥٩ إلى المركز ١٥٦، نتيجة لتطبيق منظومة الكترونية جديدة لتقديم اقرارات القيمة المضافة وضريبة الدخل، مع السداد الإلكتروني للمدفوعات المرتبطة بهما، وتطبيق هذه المنظومة بشكل شامل على كافة الشركات في مصر، مما أدى إلى التيسير على المستثمرين وتبسيط تعاملاتهم مع مصلحة الضرائب، ومن المتوقع تقدم مصر في هذا المؤشر في تقرير العام المقبل في ظل احتساب الإصلاحات التي قامت بها مصر في هذا المؤشر خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٨. وذكر التقرير، أن مصر جاءت ضمن أكثر ٢٥ دولة عالمياً من حيث عدد الإصلاحات في تقرير العام الحالي ٢٠٢٠، وهو ما يعكس استدامة التزام الحكومة بتحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات على المستثمرين".

(١٣٣) راجع : الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستثمار

رابعاً: متابعة آليات تسوية منازعات الاستثمار و موقف قضايا التحكيم الدولي وفقاً لنص المادة ٦٨ / من قانون الاستثمار يختص المجلس الأعلى للاستثمار بمتابعة آليات تسوية منازعات الاستثمار و موقف قضايا التحكيم الدولي .

ويلاحظ أن في اختصاص المجلس بمتابعة آليات تسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار و موقف القضايا التحكيمية ، هو دليل قوي على اهتمام الدولة ممثلة في المجلس الأعلى للاستثمار بمحاولة تتبع خطوات سير تسوية المنازعات عسى أن يقدم المجلس من الحلول وإزالة أسباب المنازعات بما يوفر الكثير من النفقات التي تتحملها الجهات المستمرة المتعاقدة <sup>(١٣٤)</sup> .

---

(١٣٤) د. سمحة القليوبي . مرجع سابق ، ص ١٧٠

### المطلب الثاني

#### اختصاصات المجلس في إقرار السياسات والخطط ومتابعة تنفيذها

#### أولاً: الخطة الاستثمارية

بداءة مفهوم خطة الاستثمار أن يقوم كل وزير مختص بقطاعات معينة ، عليه وضع الخطة الاستثمارية في مجال ونطاق عمله وبصفة خاصة أولويات المشروعات المستهدفة<sup>(١٣٥)</sup>.

و تقرح الوزارة المختصة الخطة الاستثمارية، وتتضمن هذه الخطة وضع السياسات الاستثمارية موضع التطبيق، وأولويات مشروعات الاستثمار المستهدفة بما يتفق مع السياسة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظم الاستثمار المطبقة يتم إقرارها من المجلس الأعلى<sup>(١٣٦)</sup>.

وتعرض جميع هذه الخطط في المجالات الخاضعة والتابعة لكل وزارة على المجلس الأعلى للاستثمار حتى يتم التأكيد من التنسيق التام بين جميع الخطط المقترحة ومراعاة مدى اتفاقها مع سياسة الدولة وخطة التنمية الاقتصادية . ويتربّ على وضع هذه الخطة الاستثمارية وضع نظام يتميز تلتزم به الدولة ، أي الوزارات التي اقترحتها ووافقت عليها المجلس الأعلى للاستثمار ، سواء تغيير الوزير أم استمر في وزارته ، وهذا أمر مستحب لثبات ثبات الخطط المقترحة أثناء إنشائها وتنفيذها لاستقرار دراسات الجدوى والتكاليف ومدد التنفيذ في مجالات الخطة لتحقيق المصلحة العامة<sup>(١٣٧)</sup>.

#### ثانياً: الخريطة الاستثمارية :

وفقاً المادة ١٧ من قانون الاستثمار تتضمن الخطة الاستثمارية وضع خريطة استثمارية تحدد نوعية ونظام الاستثمار. ومناطقه الجغرافية وقطاعاته، كما تحدد العقارات المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى المعدة للاستثمار، ونظام التصرف فيها وطريقته بحسب نوع النظام الاستثماري.

وتعتبر الهيئة مشروع الخريطة الاستثمارية بالتنسيق والتعاون الكامل مع جميع أجهزة الدولة المعنية.

وتحل محل جميع المشروعات الاستثمارية التي تقام بعد العمل بهذا القانون وفقاً للخريطة الاستثمارية، حافزاً استثماريَا خصماً من صافي الأرباح الخاضعة

(١٣٥) د. سمية القليوبى . مرجع سابق ، ص ٤٦

(١٣٦) المادة ١٦ من قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧

(١٣٧) د. سمية القليوبى . مرجع سابق ، ص ٤٦

للضريبة، على النحو الآتي وتحوز إضافة أنشطة جديدة للتمتع بالحوافز الخاصة بقرار من المجلس الأعلى<sup>(١٣٨)</sup>.

وبناءً على ذلك أطلقت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي خريطة الاستثمار التي تقدم نظرة شاملة على العديد من الفرص الاستثمارية في جميع أنحاء البلاد ، حيث تمكن الخريطة أي مستثمر من البحث عن الفرص واكتشافها طبقاً للموقع الجغرافي أو القطاع الاقتصادي الذي يحدده . وتهدف الخريطة المستثمرين الحاليين والمحتملين في جميع القطاعات ، كما تسهم في توعية الشعب المصري بشأن المشروعات الاستثمارية الجارية . وتهدف الخريطة إلى توفير معلومات عن جميع المشروعات الوطنية الرئيسية بما في ذلك المشروعات العملاقة ، كما تعرض فرص النجاح في كل منطقة ، من أجل تزويد المستثمرين بدراسات حالة ومعلومات عن مستثمرين آخرين يعملون داخل السوق<sup>(١٣٩)</sup>.

وتوفر خريطة استثمارية واضحة لأهم المشاريع المطروحة للاستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات التي تشملها والأهداف المطلوب تحقيقها والخدمات المتوفرة لخدمة هذه الاستثمارات : يعني ذلك تعريف المستثمر الأجنبي بأهم الفرص المتاحة وحجمها والقطاعات الرئيسية المراد تطويرها، وتعزز الخرائط الاستثمارية عنصراً في جهود الدولة للترويج لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما تشمل إبرام الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والدولية لتسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي عن طريق تقديم التسهيلات ، ومن أهمها إلغاء الازدواج الضريبي وتسهيل إعادة انتقال الإرباح ورأس المال وغيرها، وإقامة المعارض التي تبين الفرص الاستثمارية والحوافز المقدمة والخدمات المتوفرة لخدمة هذه الفرص<sup>(١٤٠)</sup>.

ولعل أهم عوامل نجاح الخريطة الاستثمارية ، من أنه يجب مراجعة كل من الخطة والخريطة الاستثمارية كل ثلاثة سنوات ، وكلما دعت الحاجة لذلك بناءً على اقتراح الهيئة . حيث إنه دائماً في مصلحة الدولة من الناحية الاقتصادية مراجعة الخطة والخريطة الاستثمارية كل فترة زمنية معقولة وفقاً للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية خاصة لما يترتب على

(١٣٨) المادة ١١ من قانون الاستثمار .

(١٣٩) انظر في تفصيل ذلك : التقرير السنوي ٢٠١٧ الاستثمار في التنمية . ص ١٥ .

(١٤٠) د. يوسف عبد العزيز محمود . مرجع سابق . ص ٢٦

الเทคโนโลยيات من تطورات حديثة لها آثار كبيرة على وسائل التطور والتقدم وخفض التكلفة مما يكون معه من الأفضل تغيير ما يتاسب مع ذلك وتعديل الخطة والخريطة وفق ما يحقق فائدة للدولة<sup>(١٤١)</sup>.

### ثالثاً: المسئولية التضامنية بين الأجهزة

لا شك أن تعدد الأجهزة المشرفة على الاستثمار في بعض البلدان النامية والعربية وتضارب الاختصاصات فيما بينها في بعض الأحيان وبعبارة أخرى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي يتعامل معها المستثمر مما يضع المستثمر في حيرة وقلق وزعزعة ثقته في الرغبة في الاستثمار<sup>(١٤٢)</sup>.

وعليه فقد تدارك المشرع المصري ذلك ، حيث نصت المادة ٦٨ من قانون الاستثمار يختص المجلس الأعلى للاستثمار بتفعيل المسئولية التضامنية لجميع الوزارات والهيئات العامة والأجهزة الحكومية المختصة بالاستثمار ، وتحقيق التناغم في أدائها ، و حل الخلافات والتشابكات التي قد تثور بين أجهزة الدولة في مجال الاستثمار.

(١٤١) د. سمحة القليوبي . مرجع سابق ، ص ٤٧

(١٤٢) د. صلاح زين الدين. مرجع سابق ، ص ١٧

## المبحث الثاني النتائج الصادرة عن أعمال المجلس الأعلى للاستثمار

### تمهيد وتقسيم :

لكي يقوم المجلس الأعلى للاستثمار بالدور المنوط به بشكل منظم و اتخاذ كل ما يلزم لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار ؛ فإن ممارسته لمهامه تكون في شكل اجتماعات يتم من خلالها ، دراسة جدول أعماله ، و تعميم ما يصدر عن الاجتماعات من قرارات أو توصيات<sup>(١٤٣)</sup> .

ووفقاً لنص المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ .  
يجتمع المجلس بدعة من رئيسه مرة كل شهرين على الأقل، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك<sup>(١٤٤)</sup> .

وتكون اجتماعات المجلس صحيحة إذا حضر أغلبية الأعضاء، وتتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين، وفي حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس<sup>(١٤٥)</sup> .

و تكون للمجلس الأعلى للاستثمار أمانة فنية دائمة برئاسة وزير الاستثمار تتولى إعداد جدول أعماله ومحاضر جلساته و تعميم ما يصدر عنه من قرارات و توصيات على الوزارات والجهات المعنية و متابعة تنفيذها و عرض تقرير بنتائج المتابعة في كل جلسة، ويصدر بتشكيل الأمانة الفنية و نظام عملها قرار من وزير الاستثمار<sup>(١٤٦)</sup> .

ووفقاً لقرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٨ م بتنظيم عمل الأمانة الفنية للمجلس الأعلى للاستثمار تشكل أمانة فنية دائمة للمجلس برئاسة وزير الاستثمار والتعاون الدولي و تضم في عضويتها عدداً من

(١٤٣) عقد المجلس الأعلى للاستثمار أولى اجتماعاته الأربعاء ٢ / ١١ / ٢٠١٦ بكامل عضويته في ضوء المناقشات، التي دارت بالمجلس، فقد صدر عنه العديد من القرارات الجاذبة للاستثمارات ، والاجتماع الثاني للمجلس الأعلى للاستثمار الأحد ٤ / ١٢ / ٢٠١٦ / ٤ ، والذيتناول عدداً من الموضوعات لعل أهمها ؛ استعراض الموقف التنفيذي لقرارات الاجتماع والاجتماع الثالث في ١٦ / ١ / ٢٠١٧ .  
المصدر : موقع الهيئة العامة للاستعلامات

<http://sis.gov.eg/Story/130867?lang=ar>

(١٤٤) يأمل الباحث تفعيل نص المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ ، ودعوة المجلس الأعلى للاستثمار للانعقاد بصفة دورية .

(١٤٥) المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ .

(١٤٦) المادة الخامسة من القرار الجمهوري رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ .

العاملين بالوزارة والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة L'Autorité Générale pour l'investissement et les zones franches (GAFI) ، وذوي الخبرة من التخصصات المختلفة ويلحق بها عدد كاف من الإداريين ويصدر بتحديدهم قرار من وزير الاستثمار والتعاون الدولي ، وللأمانة الفنية أن تستعين بمن تراه<sup>(١٤٧)</sup>.

و تعقد الأمانة الفنية اجتماعاتها بمقر وزارة الاستثمار والتعاون الدولي أو في أي مكان آخر بموافقة رئيس الأمانة، وتتولى الأمانة اعداد مشروع جدول أعمال المجلس الأعلى للاستثمار، واعداد محاضر جلسات المجلس، واعداد المقررات اللازمة عن معوقات الاستثمار وسبل حلها وفقا لنتائج التواصل مع مجتمع الأعمال ودراسة هذه النتائج، وإبلاغ وتعيم ما يصدر عن المجلس الأعلى للاستثمار من قرارات ووصيات إلى الوزارات والجهات المعنية، ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرار الصادر من المجلس، وعرض تقارير بنتائج المتابعة في كل جلسة من جلسات المجلس، واي مهام تكلف بها الأمانة الفنية من قبل المجلس الأعلى للاستثمار<sup>(١٤٨)</sup>.

نصت المادة الرابعة من القرار رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ على أن تلتزم جميع الوزارات والمصالح والأشخاص الاعتبارية العامة كل فيما يخصه بتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس.

وفقاً لنص المادة الخامسة من القرار رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ و المادة الثانية من قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٨ م فإن ما تسفر عنه اجتماعات المجلس الأعلى للاستثمار من نتائج تصاغ علي شكل قرارات ووصيات .

وعلي ضوء ذلك ، سيقسم المبحث الثاني إلي مطلبين ، وذلك علي النحو التالي :

**المطلب الأول :** القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار

**المطلب الثاني :** التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار

(١٤٧) المادة الأولى من قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٨ م الواقع المصرية في عددها الصادر ٢٠١٨ / ٣ / ١٠ .

(١٤٨) المادة الثانية من قرار وزير الاستثمار والتعاون الدولي رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٨ م الواقع المصرية في عددها الصادر ٢٠١٨ / ٣ / ١٠ .

## المطلب الأول

### القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار

القرار هو عمل قانوني انفرادي صدر بإرادة احدى السلطات الإدارية في الدولة و يحدث اثار قانونية بإنشاء وضع قانوني جديد أو تعديل أو الغاء وضع قانوني قائم<sup>(٤٩)</sup>.

و نصت المادة الرابعة من القرار رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ على أن تلتزم جميع الوزارات والمصالح والأشخاص الاعتبارية العامة كل فيما يخصه بتنفيذ القرارات الصادرة من المجلس.

وقد حددت المادة ٦٨ من قانون الاستثمار في فقرتها الأخيرة في الفصل الأول والمعنون " المجلس الأعلى للاستثمار " ويصدر بتشكيل هذا المجلس، وبنظام العمل به قرار من رئيس الجمهورية و تلتزم جميع أجهزة الدولة بتنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس".

مما مفاده أن قرارات المجلس الأعلى للاستثمار ملزمة لجميع الوزارات والمصالح الحكومية والأشخاص الاعتبارية العامة ، حيث تعتبر الصيغة التي أنت عليها هذه الصلاحيات دليلاً على أنها جازمة ولا مجال لمعارضتها ، وبالتالي صدرت على شكل قرارات تكتسي القوة الإلزامية بقوة القانون<sup>(٥٠)</sup>.

(٤٩) وقد قضت محكمة النقض المصرية : " القرار الإداري - وعلى ما جرى به فضاء محكمة النقض - هو القرار الذي تُفعّل به الإدراة عن إرادتها الذاتية الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح في الشكل الذي يتطلبه القانون بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان ذلك ممكناً وجائزًا قانوناً وكان الباعث عليه ابتعاده مصلحة عامة " .

الطعن رقم ١١٥١٣ لسنة ٨٤ قضائية الدوائر التجارية - جلسة ١٢/٠٣/٢٠١٩

(٥٠) وقد صدر عنه القرارات التالية

١. تخصيص الأراضي الصناعية المرفقة في الصعيد مجاناً وفقاً للضوابط والاشتراطات التي تضعها الهيئة العامة للتنمية الصناعية وطبقاً للخريطة الاستثمارية للدولة.
٢. الموافقة على الإعفاء من الضريبة على الأرباح لمشروعات استصلاح الأراضي الزراعية التي تنتج محاصيل رئيسية يتم استيرادها من الخارج أو المحاصيل التي يتم تصديرها للخارج.
٣. الموافقة على اعفاء الاستثمار الزراعي والصناعي الجديد في الصعيد من الضريبة على الأرباح لمدة خمس سنوات من تاريخ استلام الأرض.

٤. الموافقة على الإعفاء من الضريبة على الارباح لمدة خمس سنوات للمشروعات الجديدة لتصنيع المنتجات أو السلع الاستراتيجية التي يتم استيرادها من الخارج أو الموجهة للتصدير للخارج.
٥. الموافقة على مد قرار تجميد العمل بالضريبة على أرباح النشاط في البورصة لمدة ثلاثة سنوات.
٦. منح نسبة ٣٥% تخفيض على أسعار الأراضي عند سداد القيمة المحددة بواسطة اللجنة العليا لاسترداد أراضي الدولة، وذلك لمدة شهرين تنتهي في نهاية ديسمبر ٢٠١٦.
٧. اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الازمة للتصالح الضريبي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي ليس لها ملفات ضريبية، بحيث يتم تحديد مبلغ قطعي رمزي لسداده خلال مهلة شهرين عن كل سنة سابقة لممارسة النشاط وحتى عام ٢٠١٧ ، ليكون لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة سجل ضريبي يسمح لها بالاستفادة من مبادرة البنك المركزي لإتاحة التمويل من خلال القطاع المصرفي بفائدة ٥٪، فضلاً عن الاستفادة من الأراضي التي سيتم طرحها للاستثمار.
٨. الموافقة على قيام الهيئة العامة للتنمية الصناعية بمنح تراخيص صناعية مؤقتة لمدة عام لحين توفيق المصانع لأوضاعها، وذلك طبقاً للضوابط التي يحددها السيد وزير التجارة والصناعة.
٩. طرح أراضي العاصمة الإدارية الجديدة والمدن الجديدة في شرق بورسعيد، والعلمين، والجلالة، والإسماعيلية الجديدة بنسبة خصم تبلغ ٢٥% عن التسعير المحدد، وذلك لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ الطرح.
١٠. فيما يخص المدن الجديدة بالصعيد (المنيا الجديدة، وسوهاج الجديدة، وأسيوط الجديدة، وبني سويف الجديدة) يكون سعر المتر المربع ٥٠٠ جنيه، على أن يبدأ تسليم الأراضي بمرافقها بعد عام.
١١. الموافقة على زيادة عدد الشركات التابعة للدولة التي سيتم طرح نسبة ٢٠ - ٢٤% منها خلال الثلاث سنوات القادمة، على أن يشمل ذلك شركات مشروعات الريف المصري، والعاصمة الإدارية الجديدة، ومدينة العلوم الجديدة، ومحطات الكهرباء.
١٢. إلزام الوزارات والجهات المعنية بتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية لفض منازعات الاستثمار خلال ١٥ يوماً.
١٣. الموافقة على إنشاء المجلس القومي للمدفوعات لخفض استخدام النقد خارج البنوك.
١٤. تكليف الأمانة الفنية للمجلس بعقد لقاءات مع مجتمع الأعمال لدراسة جميع مقررات إزالة معوقات لاستثمار، على أن تعرض نتائج هذه اللقاءات على المجلس بشكل فوري.

### المطلب الثاني

#### التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار

قد يقدم المجلس الأعلى للاستثمار توصيات في مجال الاستثمار غرضها النهوض وتفعيل سياسة الاستثمار ، وفي هذا الإطار تأخذ نتائج أعمال المجلس وصف التوصيات .

و تكون توصيات المجلس الأعلى للاستثمار عادة عندما تكون مواضيعها اقتراح القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ إجراء دعم الاستثمار وتشجيعه ، أو الحث على إنشاء مؤسسات مالية لتمويل وتشجيع الاستثمار ، و انما تأتي على شكل توصيات و هذه الأخيرة لديها كل الحرية في الأخذ أو الرفض، فهنا نستخلص ان التوصيات ليس لها أي قوة إلزامية و لكن لديها أهمية نظراً لصدرها من جهاز مختص، حيث يوصف المجلس بأنه جهاز ذو طابع استراتيجي يتولى إعداد سياسة الدولة في مجال الاستثمارات الوطنية والأجنبية لما يكون موضوع اتخاذ تدابير من طرف الحكومة لتشجيع الاستثمار أو إنشاء مؤسسات مالية لتمويل الاستثمار فهنا تتوج أعمال المجلس على شكل توصيات، و تكون موجهة إلى هيئات أعلى كالحكومة حيث المجلس هنا لا يمكن ان يوجه قرارات للحكومة، و انما تأتي على شكل توصيات و هذه الأخيرة لديها كل الحرية في الأخذ أو الرفض، فهنا نستخلص ان التوصيات ليس لها أي قوة إلزامية و لكن لديها أهمية نظراً لصدرها من جهاز مختص،

---

١٥. تفعيل المشاركة مع القطاع الخاص من خلال وحدة مشروعات

المشاركة مع القطاع الخاص، ودراسة أفضل إطار مؤسسي لتبنيتها.

١٦. تشكيل لجنة دائمة بوزارة الاستثمار لبحث شكاوى المستثمرين ورفع تقرير دوري بشأنها للمجلس الأعلى للاستثمار.

١٧. الموافقة على قيام الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتأسيس شركة للترويج للاستثمار داخلياً وخارجياً.

١٨. وقد كلف المجلس الوزارات والجهات المعنية كل فيما يخصه بإصدار القرارات التنفيذية واستصدار ما يلزم من تشريعات، مع قيام الأمانة الفنية بعرض تقرير على المجلس الأعلى للاستثمار في اجتماعه القادم.

المصدر : موقع الهيئة العامة للاستعلامات

<http://sis.gov.eg/Story/130867?lang=ar>

حيث يوصف المجلس بأنه جهاز ذو طابع استراتيجي يتولى إعداد سياسة الدولة في مجال الاستثمارات الوطنية وال أجنبية<sup>(١٥١)</sup>.

---

(١٥١) د معيفي العزيز ، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كآلية جديدة لتفعيل الاستثمارات في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل ، ٢٠٠٦ ، ص ٤٠

**الخاتمة :**

تناولنا موضوع : " دور المجلس الأعلى للاستثمار في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية " ، من خلال قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ و القرار رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ بإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار ، وذلك من خلال فصلين ، حيث تناول الفصل الأول تقييم تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار ، من خلال مبحثين ، تناول المبحث الأول : إيجابيات تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار في أربع مطالب ، حيث تعرض المطلب الأول لمساهمة التشكيل في تهيئة المناخ السياسي والأمني للاستثمار ، كما تناول المطلب الثاني مساهمة التشكيل في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية وفي المطلب الثالث والذي تناول مساهمة التشكيل في تحقيق الأمن الاقتصادي وفي المطلب الرابع تناول مساهمة التشكيل في فعالية الترويج للاستثمار وبالنسبة للمبحث الثاني فقد تناول سلبيات تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار ، من خلال ثلاثة مطالب تناول المطلب الأول : إغفال تمثيل الاستثمار الأجنبي المباشر ممثلاً الهيئة العامة للرقابة المالية ، وفي المطلب الثاني تناول إغفال تمثيل عنصر العمل وفي المطلب الثالث إغفال تمثيل الحملات العامة .

أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تناول اختصاصات المجلس الأعلى للاستثمار ونتائج أعماله ، من خلال مبحثين ، حيث تناول المبحث الأول : اختصاصات المجلس الأعلى للاستثمار من خلال مطلبين ، حيث تناول المطلب الأول اختصاصات المجلس بتهيئة مناخ الاستثمار ؛ كاتخاذ كل ما يلزم لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار ، ووضع الإطار العام للإصلاح التشريعي والإداري لبيئة الاستثمار ، و دراسة ووضع حلول لمعوقات الاستثمار و متابعة آليات تسوية منازعات الاستثمار و موقف قضايا التحكيم الدولي في المطلب الثاني : اختصاصات المجلس بشأن السياسات والخطط

كالخطة الاستثمارية وخريطة الاستثمار و استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة وكذلك حل الخلافات والتشابكات التي قد تثور بين أجهزة الدولة في مجال الاستثمار ، و تفعيل المسؤولية التضامنية لجميع أجهزة الاستثمار وفي المبحث الثاني تناول نتائج أعمال المجلس الأعلى للاستثمار وذلك من خلال مطلبين ، تناول المطلب الاول القرارات والمطلب الثاني التوصيات ، وقد انتهي البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات نجملها على النحو التالي :

### أولاً: النتائج

- ١- تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس الجمهورية يشير ويفيد أهمية هذا المجلس . و الذي يوحي بوجود إرادة سياسية راغبة في التقدم وتحقيق مناخ استثماري أمن ورؤية مستقبلية واضحة المعالم تعمل على جذب المستثمرين المحليين والأجانب .
- ٢- وجود علاقة سلبية بين مؤشرات عدم الاستقرار السياسي والاستثمارات . خاصة و أن النمو الاقتصادي يتاثر بالإرهاب السياسي و الحركات المسلحة على المدى القصير ، ويكون له تأثير سلبي على بيئة المعاملات، ويؤدي إلى هروب الاستثمارات .
- ٣- تشطيط اقتصاديات الدول وجذب المستثمرين يتحتم مكافحة الفساد ؛ لما لذلك من أثر فوري يتمثل في زيادة معدل النمو الاقتصادي .

### ثانياً: التوصيات

- ١- يأمل الباحث تفعيل نص المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ ، ودعوة المجلس الأعلى للاستثمار للانعقاد بصفة دورية مرة كل شهرين على الأقل .
- ٢- يتبعين علي المشرع المصري أن يجعل من الهيئة العامة للرقابة المالية عضواً أساسياً ، في التشكيل الأساسي للمجلس الأعلى للاستثمار .
- ٣- نأمل من المشرع المصري إدراج الوزير المكلف بالعمل ضمن التشكيل الأساسي للمجلس الأعلى للاستثمار و ذلك لوجود علاقة بين مجال الاستثمار وقطاع العمل .

أولاً : قائمة المراجع العربية :

(١) د. أبو بكر عبدالعزيز مصطفى

- دور تشريع الاستثمار في حماية الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ، جامعة الاسكندرية العدد الثاني ، ٢٠١٨ .

(٢) د. أبو زيد رضوان

- شركات المساهمة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و القطاع العام ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٣ .

(٣) د. أحمد فتحي سرور

- الحماية الدستورية للحقوق والحريات ، دار الشروق ، الطبعة الأولى .

(٤) د. أمانى حسن أحمد

- مجلس الإدارة في شركات المساهمة ، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة بنى سويف ، ٢٠٠٢ .

(٥) د. أمنية خيري إبراهيم

- أهمية إصدار تشريع بشأن رفع سقف الرقابة على أنشطة القطاع غير المصرفي ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ع ٣ ، جامعة عين شمس - كلية التجارة ٢٠١٤ .

- أهمية دمج هيئات الرقابة المالية غير المصرفية في هيئة رقابية واحدة بهدف أحكام الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، ع ٣ ، جامعة عين شمس - كلية التجارة: ٢٠١٤ .

(٦) د. حازم صلاح الدين عبدالله

- الضمانات التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر ضد المخاطر غير التجارية في الوطن العربي . مجلة كلية الحقوق - جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي - العدد ٣ المجلد ٤ سبتمبر ٢٠١٧ .

(٧) د. حسام الدين كامل الأهوانى

- المعاملة القانونية للاستثمارات في القانون المصري " سبل تشجيع الاستثمار وازالة ما يعترضه من عقبات . مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، جامعة عين شمس - كلية الحقوق ، مج ٣٨ ، ع ١ ، ١٩٩٦ .
- (٨) د. حسن كريم حمزة
- مناخ الاستثمار في العراق ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية جامعة الكوفة - كلية الإدارة والاقتصاد ، ع ٢٣ ، ٢٠١٢
- (٩) د. حسين إبراهيم خليل
- دور المحاكم الاقتصادية في تسوية منازعات الاستثمار "النقض الاقتصادي غير الجنائي في ضوء المادتين ١١ و ١٢ من القانون ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ " ، للمؤتمر العلمي السنوي الثاني الذي تقيمه كلية الحقوق - جامعة طنطا ، القانون والاستثمار "
- (١٠) د. رضا عبدالسلام
- انهيار العولمة ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، المنصورة ٢٠٠٧
- (١١) د. سامي عبدالباقي
- الإطار القانونى للاستثمارات الأجنبية فى مصر . دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣ .
- (١٢) د. سامي محمد عبد العال
- دور القضاء والتحكيم الدولى فى تسوية منازعات الاستثمار ، للمؤتمر العلمي السنوى الثانى الذى تقيمه كلية الحقوق - جامعة طنطا ، القانون والاستثمار " ، ٢٠١٥ .
- (١٣) د. سعد بن علي الشهوانى
- الشركات العائلية من منظور الأمن الاقتصادي ، ورقة عمل مقدمة في ملتقى "الشركات العائلية ودورها في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي" ، الدوحة - دولة قطر ، يناير ٤ ٢٠٠٤ .
- (١٤) د. سميرة القليوبي
- الأسس القانونية للمشروعات الاستثمارية وفقاً لقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٨ .

(١٥) د. سهير حسن عبدالعال

- أهمية ضمانات ومزايا الاستثمار في بناء المناخ الاستثماري  
دراسة مقارنة بين كوريا ومصر. مجلة العلوم القانونية  
والاقتصادية ، جامعة عين شمس - كلية الحقوق ، مج ٣٤ ، ع ٢ ،  
١٩٩٢ .

(١٦) د. شاكر إبراهيم

- الإعلام ووسائله ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،  
بدون ناشر ، ١٩٧٥ .

(١٧) د. شوقي جباري

- تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كحتمية  
للاندماج في الاقتصاد العالمي . مجلة المستنصرية للدراسات  
العربية والدولية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية  
، ع ٤٩ ، ٢٠١٥ .

(١٨) د. صلاح زين الدين

- دور القانون في تحسين مناخ الاستثمار في مصر لجذب  
الاستثمارات الألمانية المباشرة ، المؤتمر العلمي الثاني القانون و  
الاستثمار ، ٢٩ : ٣٠ أبريل ٢٠١٥ ، كلية الحقوق - جامعة  
طنطا .

(١٩) د. عبد الفتاح محمد عبد الفتاح

- مناخ الاستثمار في مصر ، المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين:  
تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار  
والتنمية ، مج ١ الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ،  
٢٠١٥ .

(٢٠) د. فاطمة رحيم شعلان

- دور شرط الثبات التشريعي في عقد الاستثمار الاجنبي . جامعة  
القادسية كلية القانون العراق ، ٢٠١٧ .

(٢١) د. مجدي حبشي

- الحماية الجنائية وشبه الجنائية للأسواق المالية، دار النهضة  
العربية، ٢٠٠٠

- (٢٢) د. محمد السيد عرفة - الاستقرار الأمنى كأحد عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية .  
مجلة الأمن والحياة - ١٩٩٨ - جامعة نايف - المملكة العربية السعودية - العدد ١٨٦ .
- (٢٣) د. محمد علي عبدالسلام - دور مجلس الدولة في تحقيق الأمن الاقتصادي ، دار النهضة العربية ، ٢٠١٧ .
- (٢٤) د. محمد فريد العريني - المشروع التجاري ، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٩ .
- (٢٥) د. مصطفى أحمد حامد رضوان - الحواجز ودورها فى دعم التنمية المستدامة مجلة البحوث القانونية والاقتصادية : جامعة المنصورة - كلية الحقوق ع ٦٣ ، ٢٠١٧ .
- (٢٦) د. معيمي العزيز - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار كآلية جديدة لتفعيل الاستثمارات في الجزائر ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل ، ٢٠٠٦ .
- (٢٧) د. منى بسيسو - تأثير سياسات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر على قدرة الدول العربية في جذب هذه الاستثمارات لتحقيق أهدافها التنموية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، سلسلة اجتماعات الخبراء " ب " ، العدد رقم (٢٩) ، يونيو ٢٠٠٨ .
- (٢٨) د. ناجي حسين - تحليل وتقدير مناخ الاستثمار في الجزائر . مجلة العلوم الإنسانية ، ع ٣١ : جامعة منتوري قسنطينة ، ٢٠٠٩ .
- (٢٩) د. نفيسة عسالي - المجلس الوطني للاستثمار: آلية لتفعيل الاستثمارات في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجister في ١٤٧ القانون، فرع القانون العام تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بجاية، ٢٠١٣ .
- (٣٠) د. هبة الله محمود محمد إبراهيم المرزوقي .

- أبرز الصعوبات التي تواجه تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ومقترنات للتغلب عليها المصدر مجلة البحث القانونية والاقتصادية ، ع ٤٧ جامعة المنصورة - كلية الحقوق ٢٠١٠
- د. هجر طه على الدوسكي . (٣١)
- دور الإصلاح الإداري في جذب الاستثمار " دراسة مقارنة " ، اطروحة (ماجستير) ٢٠١٥ - جامعة المنصورة - كلية الحقوق - قسم الاقتصاد المالي العام .
- د. يسري محمد العصار (٣٢)
- النظام القانوني لهيئة أسواق المال ومدى فاعليتها في تحقيق أهدافها " دراسة مقارنة بين الكويت ومصر وفرنسا ، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية ، العدد الأول مارس ٢٠١٣ ، ، أبحاث المؤتمر العلمي السنوي الثالث " الحكومة والتنظيم القانوني لأسواق المال .
- د. يوسف عبد العزيز محمود (٣٣)
- البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد السوري ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، مج ٣٢ ، ع ١ ، جامعة تشرين ٢٠١٠ .

### المراجع الأجنبية

- 1) Banque Mondiale, «Rapport sur le développement mondial 2005 : un meilleur climat d'investissement pour tout le monde » ,
- 2) Bureau Of Economic And Business Affairs ,2018 Investment Climate Statements Report July 19, 2018,
- 3) H. Johnson, “The efficiency and welfare implications of the international corporation”. Inc. P. kindleberger, (ed.,) International Corporation, (Combridge, M. I. T. Press). 1978, .

- 4) H. Mallat, « Présentation du système actuel de protection juridique des investissements au Liban », conférence sur la Protection Juridique des Investissements Internationaux dans le Monde Arabe, Forum organisé le 27 avril 2001 par l'Université Saint-Esprit de Kaslik, Faculté de Droit,
- 5) Hélène Poirson, Economic Security, Private Investment, and Growth in Developing Countries, International Monetary Fund (IMF) - Research Department Date Written: January 1998,
- 6) M. BouAoun et H. Kazzi, « La bourse de Beyrouth : vers une réforme indispensable », Al-Adl, 2009, vol.
- 7) Memphil Ndi Evelyne Patience, attractivité économique des investissements étrangers en harmonisation des instruments juridiques internationaux, phd thesis in law , thèse pour le doctorat en droit présentée et soutenue le 21 octobre 2015 , Universite Nice Sophia Antipolis Faculté de Droit et Science Politique .
- 8) Milos Balaban , Key Trends, Threats And Risks Of The Political, Economic, Social And Security Development In The World In 2020-2025 Horizon, Delivered 7. 4. 2010, Accepted 14. 4. 2010.
- 9) Rodney Schmidt et Roy Culpeper : L'investissement étranger privé dans les pays les plus démunis , L'Institut Nord-Sud/The North-South Institute, 2003,
- 10) Alesina, Alberto et David Dollar, mars 2000, «Who Gives Foreign Aid to Whom and Why?», Journal of Economic Growth,

- 11) Souadou Baldé : Gouvernance Institutionnelle, Investissements Directs Étrangers Et Croissance Économique Des Pays De La Communauté Économique Des États De L'afrique De L'ouest, Université Du Québec À Montréal, 2014

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
	<b>المقدمة</b>
	<b>الفصل الأول</b>
	<b>تقييم تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار</b>
	<b>المبحث الأول : إيجابيات تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار</b>
	<b>المطلب الأول : مساهمة التشكيل في تهيئة البيئة السياسية للاستثمار</b>
	<b>المطلب الثاني : مساهمة التشكيل في مكافحة الفساد وتعزيز قيم النزاهة والشفافية</b>
	<b>المطلب الثالث : مساهمة التشكيل في تحقيق الأمن الاقتصادي</b>
	<b>المطلب الرابع : مساهمة التشكيل في فعالية الترويج للاستثمار</b>
	<b>المبحث الثاني</b>
	<b>سلبيات تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار</b>
	<b>المطلب الأول : إغفال تمثيل الاستثمار الأجنبي المباشر ممثلاً للهيئة العامة للرقابة المالية</b>
	<b>المطلب الثاني : إغفال تمثيل عنصر العمل</b>
	<b>المطلب الثالث: إغفال تمثيل الحملات العامة</b>
	<b>الفصل الثاني</b>
	<b>اختصاصات المجلس الأعلى للاستثمار ونتائج أعماله</b>
	<b>المبحث الأول : اختصاصات المجلس الأعلى للاستثمار</b>
	<b>المطلب الأول : اختصاصات المجلس بتهيئة مناخ الاستثمار</b>
	<b>أولاً : اتخاذ كل ما يلزم لتهيئة مناخ أفضل للاستثمار توجيهه بما يتطلبه ذلك.</b>
	<b>ثانياً : وضع الإطار العام للإصلاح التشريعي والإداري لبيئة الاستثمار</b>
	<b>ثالثاً: دراسة وضع حلول لمعوقات الاستثمار</b>
	<b>رابعاً: متابعة آليات تسويةمنازعات الاستثمار وموقف قضایا التحكيم الدولي</b>

## دور المجلس الأعلى للاستثمار في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

	<p><b>المطلب الثاني :</b> اختصاصات المجلس في إقرار السياسات والخطط ومتابعة تنفيذها</p>
	<p><b>أولاً:</b> خريطة الاستثمار و استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة</p>
	<p><b>ثانياً:</b> حل الخلافات والتباينات التي قد تثور بين أجهزة الدولة في مجال الاستثمار</p>
	<p><b>ثالثاً:</b> تفعيل المسؤولية التضامنية لجميع أجهزة الاستثمار</p>
	<p><b>المبحث الثاني</b> النتائج الصادرة عن أعمال المجلس الأعلى للاستثمار</p>
	<p><b>المطلب الأول :</b> القرارات الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار</p>
	<p><b>المطلب الثاني :</b> التوصيات الصادرة عن المجلس الأعلى للاستثمار</p>
	<p><b>الخاتمة</b></p>
	<p><b>قائمة المراجع</b></p>
	<p><b>الفهرس</b></p>

## الملخص

تناولنا موضوع : " دور المجلس الأعلى للاستثمار في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية " ، من خلال قانون الاستثمار المصري رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ و القرار رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ بإنشاء المجلس الأعلى للاستثمار، وذلك من خلال فصلين ، حيث تناول الفصل الأول تقييم تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار ، كما تناول الفصل الثاني اختصاصات المجلس الأعلى للاستثمار ونتائج أعماله .

و يعد إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار ليس وليد الإصلاحات التي تشهدها مصر في هذه الآونة ، فقد تطورت نشأة المجلس عبر العديد من القرارات ، حيث قد صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٩ بشأن إنشاء المجلس الأعلى للاستثمار وما تلي ذلك من قرارات .

ويبرز دور المجلس الأعلى للاستثمار كأحد الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار ، وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية ، حيث يعد وضع إطار مؤسسي يتكلف بتنظيم وتفعيل مجال الاستثمار من أهم الإصلاحات القانونية .

وقد حظي تشكيل المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس الجمهورية مما يؤكد أهمية هذا المجلس . و الذي يوحى بوجود إرادة سياسية راغبة في التقدم وتحقيق مناخ استثماري أمن ورؤوية مستقبلية واضحة المعالم تعمل على جذب المستثمرين المحليين والأجانب ، كما دعم بتشكيله متوازنة ومتناسبة ، إذ يشمل مختلف الوزراء الذين ترتبط قطاعاتهم بمجال الاستثمار ، الأمر الذي يشير إلى الاتجاه الاقتصادي الجديد الذي تزيد أن تسلكه مصر ، حيث يعتبر عالمة على بدء مرحلة جديدة من اهتمام الدولة بالاستثمار والمستثمرين .

وقد طرحت الدراسة بعض من التوصيات لعل أهمها تفعيل نص المادة الثالثة من القرار الجمهوري رقم ٤٧٨ لسنة ٢٠١٦ ، ودعوة المجلس الأعلى للاستثمار للانعقاد بصفة دورية مرة كل شهرين على الأقل . كما يتعين على المشرع المصري أن يجعل من الهيئة العامة للرقابة المالية عضواً أساسياً ، في التشكيل الأساسي للمجلس الأعلى للاستثمار . وأخيراً إدراج الوزير المكلف بالعمل ضمن التشكيل الأساسي للمجلس الأعلى للاستثمار و ذلك لوجود علاقة بين مجال الاستثمار وقطاع العمل .